سويسرا وأزمة السويس (١٩٥٦– ١٩٥٧م)

أ.م.د/ أحمد عبدالقادر محمد

كلية الآداب– جامعة المنيا

مستخلص:

كانت أزمة السويس (١٩٥٦– ١٩٥٧) ذات صدى دوليٍّ واسعٍ، ورغم عدم انخراط سويسرا المباشر فيها، إلا أنها لعبت دورًا كبيرًا في تلك الأزمة من خلال جهودها الدبلوماسية، ومخاوفها بشأن تأثيرها على الاستقرار الدولي، وتهديد مصالحها الاقتصادية، والتجارية، وإمدادها بالبترول؛ نظرًا لأهمية قناة السويس كشريان للحياة الاقتصادية فيها، حيث كانت بمثابة حلقة الوصل بين الدول المنتجة للبترول في الخليج العربي والشرق الأوسط وسويسرا، والذي كان يُنقل إليها عبر الأراضي الإيطالية. وبناءً على ذلك لاقت الأزمة اهتمامًا كبيرًا من سويسرا التي أخذت تراقب تطوراتها عن كثب خصوصًا في ظل تأثرها اقتصاديًّا، وتحملها رعاية المصالح البريطانية والفرنسية في مصر مما جعلها في موقف لا تحسد عليه في ظل رغبتها في الحفاظ على علاقاتها مع مصر مما دفعها إلى العمل على القيام بدور الوسيط لحل الأزمة في ظل حفاظها على حيادها، وهو ما برهنت عليه الأزمة لعدم تدخلها عسكريًّا.

وتعود أهمية هذا البحث إلى مدى أهمية أزمة السويس في تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين خصوصًا أنها نالت أهمية كبرى لدى العديد من الدول، والتي كانت سويسرا من أهمها، وعلى الرغم من ذلك لم يُسلَّط الضوء عليها بشكل كافٍ بعد. لذا يهدف هذا البحث إلى إيضاح أهمية قناة السويس كشريان حيوي بالغ الأهمية لسويسرا في إمدادها

بالبترول كأحد أهم مصادر الطاقة، وكممر دولي يخدم تجارتها بشكل حيوي. ومن هذا المنطلق تدور مشكلة البحث حول عدة تساؤلات هي: ما هي سياسة سويسرا التقليدية إزاء الأزمات الدولية؟ وما هي أسباب أزمة السويس وأحداثها وصداها دوليًّا؟ وهل أثرت الأزمة على الحياة الاقتصادية في أوروبا؟ وما أثر ذلك على الاقتصاد السويسري؟ وما مدى تأثير الأزمة على إمداد سويسرا بالبترول؟ وما هو الموقف السويسري من الأزمة؟ وما دورها في رعاية المصالح البريطانية والفرنسية في مصر أثناء الأزمة؟ وما هي المحاولات السويسرية لتهدئة أزمة السويس بهدف إيقاف نزيف الاقتصاد السويسري؟ وما هي الخطوات الاقتصادية السويسرية لمواجهتها؟ وما مدى تأثير تلك الأزمة على العلاقات المصرية– السويسرية؟.

الكلمات المفتاحية: سويسرا، أزمة، السويس، الاقتصاد

Switzerland and the Suez Crisis (1956-1957)

Abstract:

The Suez Crisis (1956–1957) had widespread international repercussions. Despite Switzerland's lack of direct involvement, it played a significant role through its diplomatic efforts and concerns about the crisis's impact on international stability and the threat to its economic and commercial interests, as well as its oil supply. This was due to the importance of the Suez Canal as an economic lifeline, serving as a link between oil–producing countries in the Arabian Gulf and the Middle East and Switzerland, with oil being transported via Italian territory. Given this, the crisis attracted considerable attention from Switzerland, which closely monitored developments, especially given its economic impact and its responsibility to protect British and French interests in Egypt. This placed it in an unenviable position, given its desire to maintain its relationship with Egypt. This prompted Switzerland to act as a mediator to resolve the crisis while maintaining its neutrality, a fact demonstrated by the crisis's non–military intervention.

The importance of the research stems from the significance of the Suez Crisis in the history of international relations in the twentieth century, especially since it gained great importance for many countries, Switzerland being one of the most important of these. However, this has not yet been sufficiently highlighted. Therefore, the research aims to clarify the

importance of the Suez Canal as a vital artery for Switzerland, supplying it with oil, one of its most important energy sources, and as an international corridor that vitally serves its trade. From this standpoint, the research problem revolves around several questions: What is Switzerland's traditional policy toward international crises? What were the causes, events, and international repercussions of the Suez Crisis? Did the crisis affect economic life in Europe? What was its impact on the Swiss economy? To what extent did the crisis affect the supply of oil to Switzerland? What is the Swiss position on the crisis? What was its role in protecting British and French interests in Egypt during the crisis? What are the Swiss attempts to defuse the Suez Crisis with the aim of stemming the bleeding of the Swiss economy? What are the Swiss economic steps taken to confront it? And what is the extent of the impact of this crisis on Egyptian–Swiss relations?.

Keywords: Switzerland, Crisis, Suez, Economy.

تقع سويسرا جغرافيًّا في وسط أوروبا يحيط بها كلٌّ من فرنسا وإيطاليا والنمسا وألمانيا، وتبلغ مساحتها ٢٨٨ , ٤١ كم٢، ويتحدث سكانها ثلاث لغات رئيسة هي الألمانية والفرنسية والإيطالية، بالإضافة إلى اللغة الرومانشية، وتبلغ نسبة المتكلمين بكل لغة من هذه اللغات كما يلي: الألمانية ثلاثة أرباع السكان، الفرنسية خمس السكان، الإيطالية ٥٪ من السكان، والرومانشية ١٪ من السكان، وقد أصبحت في العام ١٩٣٨ اللغة القومية الرابعة. وبرن هي العاصمة الفيدرالية، وهي في الواقع ليست سوى العاصمة الإدارية، بينما تتركز السلطة الاقتصادية في زيوريخ، ويتركز الاقتصاد المصرفي في جنيف (١).

وقد تميزت سويسرا بنظام سياسي مستقر (نظام جمهوري فيدرالي)، كما أنها استطاعت تحقيق السلم فيما بين مجموعة غير متجانسة من الطوائف اللغوية والدينية (٢)، حيث يطبق الاتحاد السويسري نظام الحكم الجماعي على كافة مستويات الدولة؛ فعلى المستوى الفيدرالي يتولى المجلس الاتحادي (الحكومة التنفيذية) المكون من سبعة أعضاء حكم الاتحاد السويسري، وعلى مستوى المقاطعات يتولى المجلس الحاكم حكم المقاطعات، وعلى مستوى المدن والقرى يتولى المجلس البلدي الحكم فيها. ودائمًا يكون عدد أعضاء المجلس الحاكم والمجلس البلدي فرديًّا يتراوح ما بين خمسة وتسعة أعضاء. والمجلس الاتحادي المكون من سبعة أعضاء هو الذي يمارس السلطة التنفيذية والإدارية العليا في الاتحاد السويسري. فالسلطة التنفيذية لا يتولاها شخص واحد، بل مجلس يتكون من سبعة أشخاص (٣).

وكانت أزمة السويس من أهم التحديات التي واجهت سويسرا سياسيًّا واقتصاديًّا، إذ وجدت نفسها مقيدة بسياسة الحياد التي اتبعتها منذ أمد بعيد، ولكن ذلك لم يمنعها من التفاعل الدولي لمعالجة الأزمة، والعمل على سرعة إنهائها لإيقاف نزيف الاقتصاد السويسري، حيث شهد اقتصادها أزمة قوية بسبب إغلاق قناة السويس مما أثر على شحنات

البترول التي كانت تصل إليها عبر الأراضي الإيطالية، بالإضافة إلى تأثر تجارتها بشكل كبير، وهو ما يمكن إيضاحه بشيء من التفصيل من خلال المحاور الآتية:

أولًا– الحياد التاريخي لسويسرا وتطور أزمة السويس:

لم تشترك سويسرا في أية حرب خارجية منذ عام **١٥١٥**، واستطاعت أن تقف على الحياد أثناء حرب الثلاثين عامًا (**١٦١٨**– **١٦٤٨**) التي اجتاحت أوروبا، وبموجب معاهدة وستفاليا **١٦٤٨** تم الاعتراف باستقلال سويسرا الكونفدرالية. وقد غزت فرنسا سويسرا عام **١٧٩٨** خلال حروب الثورة الفرنسية، ولكنها سرعان ما استعادت استقلالها، واستطاعت أن تحصل على الاعتراف بحيادها الدائم في مؤتمر فيينا عام **١٨١٥**، والذي أعاد ترتيب الخارطة السياسية الأوروبية، وقد تم ضمان ذلك الحياد من قبل الدول الموقعة- النمسا، وفرنسا، وبريطانيا، وبروسيا، وروسيا– على معاهدة باريس في **٢٠** نوفمبر **١٨١٥**، وصادق على هذه المعاهدة فيما بعد كل من البرتغال وإسبانيا والسويد[٤].

ومن هذا المنطلق كان من أهم نتائج مؤتمر فيينا عام **١٨١٥** أن تقرر جعل سويسرا منطقة محايدة عازلة بين الإمبراطورية النمساوية المجرية وفرنسا، ومن حينها عرفت بحيادها تجاه القضايا الخارجية، وحافظت سويسرا– إلى حد كبير– على سياسة الحياد خلال الكثير من الأحداث العالمية المعاصرة وخصوصًا الحربين العالميتين، بل دفعها حيادها إلى عدم الانخراط في التكتلات الأوروبية[٥].

وهكذا انتهجت سويسرا في سياستها الخارجية سياسة الحياد منذ القرن السابع عشر، وأكدته في القرن التاسع عشر، وهو ما ظهر جليًّا تجاه العديد من القضايا الأوروبية والدولية[٦] مما جعلها أقدم سياسة للحياد العسكري في العالم، وأنقذها– وهي في قلب أوروبا– بأن تقف بمنأى عن حربين عالميتين![٧].

إذ أعلنت سويسرا عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨) تمسكها بسياستها المحايدة، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥) أعلن المجلس الاتحادي السويسري التقيد بسياسة الحياد، وأكد رفضه منح رخص عبورٍ للقوات الأجنبية المتحاربة أو الأسلحة عبر الأراضي السويسرية(٨).

وقد شهدت سويسرا مرحلة تاريخية فريدة من النمو بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك لأسباب عديدة: فسويسرا كانت مصانة من ويلات الحرب بحكم حيادها؛ لذا كان تحت تصرفها جهاز إنتاج سليم، واحتياطي كبير في رأس المال، وضرائب مخفضة، ومصروفات اجتماعية قليلة، ومناخ اجتماعي سياسي طيب، كما اندمجت سريعًا في النظام الاقتصادي للدول الغربية، إذ ارتبطت في عام ١٩٤٨ بمنظمة التعاون الأوروبي التي خرجت من مشروع مارشال Marshall(٩).

كذلك بقيت سويسرا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية متحفظة في مجال العلاقات السياسية الخارجية كما كان العهد بها سابقًا، فلم تنضم إلى هيئة الأمم المتحدة، كما بقيت البلاد متحفظة فيما يختص بمجهودات التكامل الأوروبي، وبسبب حيادها وتمسكها بسيادتها لم تنضم– أولًا وقبل كل شيء– إلى المجلس الأوروبي عند تأسيسه في عام ١٩٤٩، كما أنها لم تصبح عضوًا في منظمة الفحم والصلب الأوروبية التي تأسست في عام ١٩٥١(١٠)، وهو ما دل على التمسك السويسري بالحياد بشكل صارم.

لقد تجاوزت سويسرا مشكلة الموقع الجغرافي الحبيس، وصغر المساحة، وقلة عدد السكان باتخاذ مبدأ الحياد في علاقاتها الخارجية مع دول العالم، وعدم الزج بها في الحروب، والابتعاد عن محاور التكتل العسكري، وهذا فرض احترام سيادتها من جميع دول أوروبا والعالم(١١).

وعلى الرغم من ذلك عانت سويسرا من صعوبات الاستيراد والتصدير بسبب موقعها الحبيس [١٢]، ولا سيما في الحربين العالميتين الأولى والثانية، فضلاً عن العمليات العسكرية التي أدت إلى حدوث شحٍّ في المواد الغذائية الأساسية لديها. ولما كانت سويسرا تمثل قلب أوروبا فإن تجارتها تقطع مسافات طويلة عبر اليابسة، ومن ثم تتكلف نفقات نقل كبيرة، ومن جهة أخرى شكل استيراد المواد الأولية الداخلة في العمليات الصناعية، ومصادر الطاقة كالبترول صعوبة كبيرة شكلت تحديًا جيوبولتيكيًّا لها في ظل افتقارها إلى سائر الثروات المعدنية ومصادر الطاقة [١٣].

ومن هذا المنطلق شكلت أزمة السويس تحديًا كبيرًا واجهها؛ إذ كانت تعتمد– بشكل كبير– على استيراد بترول الخليج العربي والشرق الأوسط القادم إليها عبر قناة السويس، والذي كان يصل إليها عبر الأراضي الإيطالية، لذا مثلت الأزمة خطرًا كبيرًا على اقتصادها، واختبارًا قويًّا لتمسكها بالحياد في ظل الضغوط البريطانية والفرنسية لإقناعها بالمشاركة في فرض حصار اقتصادي على مصر عندما أَممت القناة.

أما عن أزمة السويس فتعود أسبابها المباشرة إلى أنه عندما طلبت مصر من البنك الدولي في ديسمبر **١٩٥٥** الحصول على قرض لتنفيذ مشروع السد العالي في أسوان، والذي وافق على جدوى المشروع فنيًّا واقتصاديًّا [١٤]، لذا قدم عرضًا للمشاركة في تمويل المشروع، ولكن تم سحب هذا العرض لاحقًا في **١٩** يوليو **١٩٥٦** في ظل ضغوط أمريكية بريطانية. كذلك فإنه عندما طلبت مصر شراء أسلحة من الولايات المتحدة، وقوبل هذا الطلب بالرفض، إذ خشيت الولايات المتحدة من حدوث تغير في ميزان القوى بالشرق الأوسط لصالح مصر [١٥]. وهنا توجهت مصر لشراء أسلحة من الاتحاد السوفيتي، كما اتخذ جمال عبدالناصر (**١٩٥٦– ١٩٧٠**) عدة خطوات بدت ودية تجاه الكتلة الشيوعية، بما في ذلك صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا [١٦]، والاعتراف بالحكومة الصينية في بكين **١٦** مايو **١٩٥٦**؛ فرأت

الولايات المتحدة وبريطانيا في تلك الخطوات المصرية مظهرًا من مظاهر التحدي[١٧]، وفقدا الأمل في جذب عبدالناصر إلى المعسكر الغربي.

وفي هذا الصدد تحدث رئيس الوزراء البريطاني روبرت أنطوني إيدن Robert Anthony Eden[١٨] قائلاً:" اتفقت السياسة البريطانية والأمريكية هذه المرة إزاء مصر، وقررنا أن مستقبل سياستنا في الشرق الأوسط يعتمد في أكبر قدر على عبدالناصر، وإذا ما ثبت لنا استعداده للتعاون والتحالف فسوف نقابله بالمثل"، وكانت المباحثات بخصوص السد العالي هي الامتحان، وهي التي سوف توضح حقيقة ما يريده عبدالناصر، ولا يزال الكلام على لسان إيدن قائلاً:" إذا ما قرر هنا وفي المسائل الأخرى ألا يتعاون وألا يستجيب .. فإن علينا نحن الاثنين أن نعيد النظر في سياستنا نحوه". وكانت الاستجابة تعني الاستسلام لرغبات السياسة البريطانية والأمريكية في المنطقة[١٩].

ولكن عبدالناصر لم يستسلم، وأعلن في ميدان المنشية بالإسكندرية تأميم شركة قناة السويس[٢٠] في **٢٦** يوليو **١٩٥٦** بهدف تغطية تكاليف بناء السد العالي[٢١] مما أدى إلى اندلاع أزمة دولية في الشرق الأوسط؛ إذ انزعج كلٌّ بريطانيا[٢٢] وفرنسا إلى حد كبير[٢٣]، واحتجَّ كلا البلدين متهمين مصر بانتهاك القانون الدولي بتأميم القناة. وقد رفض عبدالناصر الدخول في مفاوضات دبلوماسية تتضمن مقترحات بتدويل القناة، إذ اعتبر ذلك انتهاكًا للسيادة المصرية[٢٤]، ورأى أن ذلك يعد استمرارًا لجعل القناة بمثابة جيبٍ لبريطانيا وفرنسا وحلفائهما[٢٥].

وعلى الرغم من أن القناة لم تكن جيبًا– بحد ذاتها– بالنسبة لبريطانيا، إلا أن دورها في منطقة القناة حتى عام **١٩٥٦** كان مشابهًا– إلى حد كبير– لدور الدول الأخرى التي كانت لديها جيوب في مناطق أخرى خارج حدودها.

إذ إن شركة قناة السويس لم تكتف باستغلال مرفق القناة كممر ملاحي فحسب، بل امتد نشاطها إلى الناحية السياسية، وكانت بمثابة وكر لعملاء الاستعمار الذين كانوا على اتصال بالمخابرات البريطانية والفرنسية، لذا جاء التأميم كعمل من أعمال السيادة المصرية، ولكل حكومة حق تأميم الشركات الأجنبية فيها كعمل مشروع، وسبق لدول أخرى أن باشرته دون أن يثير ذلك عاصفة ما(٢٦).

كما وصل إلى علم الحكومة المصرية أن حكومتي بريطانيا وفرنسا كانتا تدبران الخطط للاحتفاظ بسيطرة الشركة على القناة بعد انتهاء أجل امتيازها عام **١٩٦٨**، فانتهزت فرصة سحب وزير الخارجية الأمريكية المستر جون فوستر دالاس John Foster Dulles **(١٩٥٣– ١٩٥٩)** لعرض تمويل السد العالي، وتحريضه بهذه المناسبة على الاقتصاد المصري، بصورة لم يسبق لها مثيل، فأسرعت بإعلان التأميم، وقامت بتنفيذه على الفور؛ وذلك لإحباط خطط كل من بريطانيا وفرنسا من جهة، وللرد على تصريحات المستر دالاس من جهة أخرى(٢٧).

على أية حال رفع تأميم القناة مكانة عبد الناصر بين العرب، وفي الوقت نفسه أسعدت خطوته موسكو، إذ رأت في عزلة مصر عن الغرب فرصةً أكبر لتوسيع نفوذها في المنطقة، إلا أن البريطانيين والفرنسيين استشاطا غضبًا، فقد خشيا ألا يضمن عبد الناصر حرية المرور عبر القناة مما يهدد إمدادات البترول إلى أوروبا الغربية(٢٨)، بالإضافة إلى أن تأميم القناة يعد المسمار الأخير في نعش كل من بريطانيا وفرنسا في مصر؛ إذ أفقدهما نفوذهما بمنطقة القناة.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية أودعت لدى سكرتارية الأمم المتحدة تصريحها الخاص باحترام حرية الملاحة بالقناة بمحض إراداتها دليلاً على حسن نواياها، وذكرت أنها تحترم معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨، كما أنها أعلنت قبولها الولاية الجهرية لمحكمة العدل

الدولية في كل ما يختص بقناة السويس، وأنها عقدت العزم على ضمان حرية المرور بالقناة في جميع الأوقات (٢٩).

وعلى الرغم من ذلك اتخذت بريطانيا قرارًا حازمًا ومدروسًا "بكسر ناصر"، وأخذت تستعد للإعداد لعدوان على مصر خصوصًا أن نفوذ ناصر أخذ ينتشر تدريجيًّا في الشرق الأوسط على حساب الغرب، وبروز شخصيته على مستوى العالم العربي والإسلامي (٣٠)، وهو ما دل على قلق الغرب من تنامي النفوذ المصري في الشرق الأوسط.

أمام ذلك اتفق كلٌّ من بريطانيا وفرنسا على اتخاذ موقف حازم ضد مصر، ورأى الغرب أن إراقة ماء وجهه في هذه الأزمة المذهلة سيجعل كل الدول العربية الأخرى تحذو حذو مصر، وتعمل على تأميم آبار البترول وخطوط الأنابيب، وفي الوقت نفسه ستنمو هيبة العرب، بل سيمتد الأمر إلى المناطق التي تقع تحت ولاية الاستعمار الأوروبي في أفريقيا وفيما وراء البحار (٣١).

وهذا ما أكد على أن بريطانيا وفرنسا عملتا على إعطاء درسٍ قاسٍ لعبدالناصر ولجميع الدول العربية التي كانت تخضع للإمبريالية الغربية بعدم المساس بالمصالح الإمبريالية في المنطقة العربية، وهو ما فسر العدوان الغاشم الذي تبنته تلك القوى لضرب مصر.

وقد كان الاهتمام الحقيقي لبريطانيا هو ضمان إمدادها بالبترول بشكل منتظم، وهو ما يمثل أمرًا حيويًّا للاقتصاد البريطاني، وجعل بريطانيا لا ترى مفرًّا من المواجهة خصوصًا أن مستوى الدين العام في المملكة المتحدة أصبح أكثر تقلبًا، وأصبحت حياة الشعب الإنجليزي على المحك (٣٢).

وعلى أية حال فإن كلاًّ من بريطانيا وفرنسا أضفَيَتا طابعًا دوليًّا كبيرًا على تأميم القناة؛ إذ زعمت بريطانيا أن ناصر استولى بشكل غير قانوني على شركة قناة السويس التي كانت

الحكومة البريطانية أكبر مساهم فيها، كما اعتبر كلٌّ من فرنسا وبريطانيا أن التأميم يشكل تهديدًا مباشرًا لمصالحهما الاستراتيجية وبخاصة طرق إمداداتهم البترولية(٣٣).

وهكذا اعتبرت بريطانيا وفرنسا هذا الأمر تهديدًا لمصالحهما الوطنية؛ إذ خشيتا من أن يُغلق عبد الناصر القناة، ويقطع شحنات البترول المتدفقة من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية. وبالتوازي مع العمل الدبلوماسي سعا كلا البلدين إلى العمل على إيجاد حلٍّ عسكري؛ إذ أعدّتا سرًّا لعملٍ عسكريٍّ لاستعادة السيطرة على القناة، وإن أمكن خلع ناصر، فقد كانت فرنسا غير راضية عن دعم مصر لحركة الاستقلال في الجزائر(٣٤)، وكانت بريطانيا مستاءة من تحريض عبد الناصر ضد حلفائها في العراق والأردن، وسرعان ما انضمت إسرائيل إلى التحالف بموجب بروتوكول "سيفرز Sèvres"(٣٥) بباريس للهجوم على مصر؛ حيث وجد كلٌّ من بريطانيا وفرنسا في إسرائيل حليفًا جاهزًا، والتي تفاقم عداؤها لمصر بسبب عدم السماح لها بالمرور عبر مضيق تيران الموجود في خليج العقبة، والدعم المصري للعمليات الفدائية الفلسطينية عبر الحدود مع قطاع غزة– الخاضع للسيطرة المصرية– خلال عامي **١٩٥٥** و**١٩٥٦**(٣٦). وهكذا عبرت أزمة السويس عن مدى تواطؤ القوى الاستعمارية– بريطانيا وفرنسا– مع إسرائيل للعدوان على مصر نظرًا لتأميم القناة(٣٧).

ومن ثم بدأت إسرائيل العدوان في **٢٩** أكتوبر **١٩٥٦** بهجوم على القوات المصرية في قطاع غزة، وتقدمت في سيناء نحو القناة بهدف اصطناع حالة صراع مسلح على مشارف قناة السويس؛ لتستغلها بريطانيا وفرنسا كذريعة للتدخل العسكري ضد مصر اتباعًا لخطة سيفرز، تلاه في يوم **٣٠** أكتوبر تقديم كلٍّ من بريطانيا وفرنسا إنذارًا لمصر وإسرائيل بوقف القتال بين الطرفين، والانسحاب إلى بعد عشرة كيلو مترات بعيدًا عن ضفتي القناة، وقبول مصر احتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس من أجل حماية الملاحة في القناة، وأعلنتا أنهما ستتدخلان لفرض وقف إطلاق النار الذي أقرته الأمم المتحدة، وهو ما أعلنت مصر رفضه

بالطبع، وهنا أخذ البلدان في القصف الجوي لمنطقة القناة، وتحطيم وتدمير القوات الجوية المصرية في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦، فأصدر جمال عبد الناصر الأوامر بسحب الجيش المصري من سيناء إلى غرب القناة، فأنقذه من دمار مؤكد(٣٨).

ثم بدأت عملية غزو مصر في ٥ نوفمبر من جانب القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد التي دارت فيها معارك عنيفة بين قوات العدوان الثلاثي وقوات المقاومة الشعبية(٣٩)، حيث نزلت قوات بريطانية وفرنسية في يومي٥ و٦ نوفمبر في بورسعيد وبور فؤاد، وبدأت باحتلال منطقة القناة(٤٠)، وسرعان ما قوبلت تلك الخطوة بمعارضة متزايدة دوليًّا.

ثانيًا– الموقف السويسري من الأزمة وتفاعلاته الدولية:

طلبت بريطانيا وفرنسا من سويسرا عندما أُمِّمَت القناة المشاركة في اتخاذ إجراءات اقتصادية ضد مصر (٤١) بهدف فرض حصار اقتصادي عليها، ولكن الحياد السويسري كان حائلاً بينهما وبين ذلك، حيث أرادت سويسرا الاستمرار في التمسك بحيادها، والاستمرار في نهجها الذي تسير عليه (٤٢).

إذ رأت سويسرا أن العالم على شفا حرب عالمية جديدة كادت أن تندلع حول قناة السويس، وهو ما خشيت سويسرا حدوثه خشية انقطاع إمدادها بالبترول القادم عبر قناة السويس، لذا عملت في خضم الأزمة كوسيط، وكانت مهمتها صعبة، حيث تورطت في هذه الأزمة بعدة طرق تركت انطباعًا عميقًا على سياسات البلاد وشعبها (٤٣).

لقد كانت سويسرا قلقة للغاية بشأن الأزمة، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية السويسري ماكس بيتيبيير Max Petitpierre (١٩٤٥– ١٩٦٠) (٤٤) الذي ترأس القسم السياسي (وزارة الخارجية) (١٩٤٥– ١٩٦١)، عندما شبه التأميم باحتلال أدولف هتلر Adolf Hitler (١٩٣٤– ١٩٤٥) لراينلاند في عام ١٩٣٦(٤٥)، وخشي من تحالف بين العالم الثالث

والكتلة الشيوعية تحت راية الكراهية المشتركة للغرب، ونادى بتنظيم مؤتمر سلام لجمع الأطراف المتحاربة حول طاولة واحدة(٤٦).

وهو ما عبر عن مدى قلق سويسرا إزاء تأميم القناة، واحتمال نشوب صراع أوسع، لدرجة أن وزير الخارجية السويسري شبَّه التأميم بأحداث تاريخية مثل احتلال راينلاند، وهو ما يدلُّ على مدى خطورة الموقف من وجهة النظر السويسرية.

وإن كانت في هذا التشبيه مغالطة كبيرة؛ إذ إن احتلال هتلر في ٧ مارس ١٩٣٦ لهذا الشريط من الأراضي الألمانية التي تحد فرنسا وبلجيكا وهولندا كان خرقًا لمعاهدة فرساي عام ١٩١٩، وميثاق لوكارنو ١٩٢٥ للسلام في أوروبا الغربية، وكان ذلك بمثابة إعادة تسليح لمنطقة راينلاند مما هدد أمن بلجيكا وفرنسا وهولندا، وكان بمثابة نقطة تحول في سياسة هتلر التوسعية، بينما ما قام به عبدالناصر كان بمثابة إعادة الحق لأصحابه، مع الإعلان صراحة عن احترام مصر لحرية المرور بالقناة، والتزامها بما عليها من حقوق وواجبات دولية، وهو ما لم يكن فيه تهديد لأيٍّ من الدول الأخرى، ولكن الدول الاستعمارية كانت لا تزال ترى أن المناطق الاستراتيجية في العالم هي حق أصيل لتحكمها، واستغلال ثرواتها لمنفعتها هي فقط، وهو ما رفضه عبدالناصر، إذ رأى أن استمرار سيطرة بريطانيا وفرنسا على إدارة القناة بمثابة انتقاص للسيادة المصرية.

على أية حال فقد زاد القلق السويسري نتيجة للتهديد السوفيتي لكل من بريطانيا وفرنسا، حيث وجه رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي نيكولاي ألكسندروفيتش بولجانين Никола́й Алекса́ндрович Булга́нин (١٩٥٥– ١٩٥٨) إلى كل من أنطوني إيدن ورئيس الوزراء الفرنسي جاي موليه Guy Mollet (١ فبراير ١٩٥٦– ١٣ يونيو ١٩٥٧) إنذارًا بالهجوم على البلدين، وهو ما أكدته تقارير استخباراتية فرنسية موثوقة للغاية أشارت إلى تحرك قوات سوفيتية في أوروبا الوسطى، وتركزها في تشيكوسلوفاكيا، والتي شكلت

تهديدًا للنمسا، وهو ما جعل الحكومة الفرنسية تطالب الولايات المتحدة بضرورة إعلان موقفها مسبقًا بالتأكيد بشكل صريح على تطبيق معاهدة شمال الأطلنطي بشكل فوري في حالة توجيه الاتحاد السوفيتي لهجوم ضد حلفائها(٤٧).

إذ رأت فرنسا أهمية التحذير الأمريكي للاتحاد السوفيتي مسبقًا من نتيجة التهديد بالهجوم من خلال تذكيره بوجود معاهدة شمال الأطلنطي، والتزامها بالتدخل ضد أي هجوم ضد حلفائها، ونظرًا لخطورة مثل تلك الرسالة، فقد تم تكليف السفير الفرنسي هيرفي ألفاند Hervé Alphand, French Ambassador بتسليمها شخصيًّا إلى الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Dwight David Eisenhower (**١٩٥٣ –١٩٦١**)، إذ كان الفرنسيون يتفقون بشدة مع الرأي الذي مفاده أن سوء التقدير من جانب العدو المحتمل يمكن تجنبه إذا ما تم توجيه تحذير واضح بشأن عواقب العدوان(٤٨). وهكذا تسببت أزمة السويس في تهديد السلام العالمي بشكل خطير(٤٩).

ومن ثم تزايدت المخاوف في سويسرا من اندلاع حرب عالمية ثالثة في ضوء الأحداث التي وقعت في مصر، والسحق السوفييتي المتزامن للانتفاضة المجرية(٥٠)، وتهديدهم بالتدخل العسكري على الجانب المصري. وعلى عكس التوقعات لم تقف الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها التقليديين أيضًا!(٥١)، وكانت تضغط من أجل الانسحاب الفوري، وطرحت فكرة "ماكس بيتيبيير" بشأن عقد مؤتمر سلام دولي مرة أخرى، لكنها قوبلت بالرفض(٥٢)، وهو ما يدل على اهتمام سويسرا بالوصول إلى حل لتلك الأزمة نتيجة لتأثرها اقتصاديًّا– بشكل كبير– نتيجة لنقص إمدادات البترول لديها.

وزادت مسئولية سويسرا عندما طلبت بريطانيا وفرنسا منها رعاية مصالحهما في مصر قبيل اندلاع العدوان الثلاثي– وهو تفويض تقليدي لحماية المصالح لدول أخرى– وقد تعهدت سويسرا بالقيام به، وعيَّن "ماكس بيتيبيير" الدبلوماسي ماكس كونيج Max König

Max König[٥٣] لهذه المهمة، واضطر كونيج وفريقه المكون من أحد عشر رجلاً إلى الهبوط في الصحراء في أقصى جنوب مصر بسبب الغارات الجوية لدول العدوان، ولم يصلوا إلى القاهرة إلا بعد رحلة طويلة بالقارب والقطار[٥٤]، وهو ما يدل على مدى ضراوة العدوان على مصر.

وهكذا كانت سويسرا– باعتبارها دولة محايدة– تمثل مصالح كلٍّ من بريطانيا وفرنسا في عام **١٩٥٦**[٥٥]، حيث تولت رعاية المصالح الدبلوماسية في مصر لكل من بريطانيا وفرنسا في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر [٥٦].

ومن ثم عملت سويسرا على متابعة أحوال الرعايا الفرنسيين في مصر، ونقل أخبارهم إلى فرنسا، حيث أبلغت الحكومة الفرنسية بسوء معاملة الحكومة المصرية لرعاياها، وهو ما أوضحه وزير الخارجية الفرنسي كرستيان بينو Christian Pineau (**١ فبراير ١٩٥٦– ١٤ مايو ١٩٥٨**) قائلاً:" إنه أُبلغ من السويسريين بأن الحكومة المصرية كانت تخطر المواطنين الفرنسيين في مصر بشكل فردي بضرورة مغادرة البلاد بحلول **١٨** ديسمبر **١٩٥٦**"، وأن الحكومة المصرية كانت حريصة على عدم نشر أي تصريح رسمي بالطرد العام[٥٧]، ولكن النتيجة هي نفسها كما لو كانت قد نشرته، ولا يزال الكلام على لسان بينو حيث قال:" إن حوالي **٣٦٠٠** مواطن فرنسي غادروا بالفعل من تلقاء أنفسهم، وأُجبروا على المغادرة". وفي وقت لاحق أوضح بينو أن عدد المواطنين الفرنسيين المتأثرين بذلك تجاوز حوالي **١٢** ألف من رعاياها، وهو ما أزعج فرنسا كثيرًا[٥٨].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أبلغ السويسريون الفرنسيين والبريطانيين بأن الحكومة المصرية تعتزم طرد جميع الرعايا البريطانيين والفرنسيين بحلول الثامن عشر من ديسمبر ١٩٥٦[٥٩].

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك تعاطف أمريكي إزاء معاملة اليهود في مصر أثناء العدوان، وعلى الرغم من الموقف العام المطمئن الذي اتخذته الحكومة المصرية، والتحسن الكبير فيما يتعلق بموقف المسئولين، زعمت السفارة الأمريكية استمرار تلقيها تقارير عن ضغوط واسعة النطاق على اليهود لمغادرة البلاد، بالإضافة إلى وجود عدد من الحالات لم يتم إصدار أمر رسمي بالترحيل، ولكن تمت ممارسة ضغوطٍ لها نفس التأثير(٦٠)، وهو ما رآه عبدالناصر أمرًا غير مبرر قائلاً للسفير الأمريكي:" لماذا كل هذا الاضطراب؟" خصوصًا أنه بحث في هذا الأمر، ووجد أن اليهود البريطانيين والفرنسيين الذين طُلب منهم المغادرة ليس بوصفهم يهودًا، ولكن بوصفهم أشخاصًا يحملون الجنسيتين البريطانية والفرنسية، وأن ما تم طردهم حوالي **٢٥٠** يهوديًّا عديمي الجنسية في حالات فردية، ولكن سُمح لآخرين بالبقاء، وهو ما يوضح رفض عبدالناصر هذه الادعاءات مشككًا في المعلومات التي تلقتها السفارة الأمريكية(٦١).

وعلى الرغم من ذلك اعترف عبدالناصر بوجود مثل تلك الحالات التي عملت الحكومة المصرية على الحد منها، موضحًا للسفير الأمريكي أن المسئول عن الكثير من المعلومات المضللة هو رئيس البعثة الدبلوماسية السويسرية المسئولة عن المصالح البريطانية والفرنسية في مصر(٦٢).

وعلى أية حال لا يخفى أن كلاًّ من بريطانيا وفرنسا أمرتا رعاياهما بالبدء في الإجلاء من مصر والأردن وسوريا ولبنان كإحدى خطواتها استعدادًا للعدوان على مصر(٦٣)، وهو ما يبرر جلاء الكثيرين من رعاياهما بناءً على طلبهما، ولا يمكن إلقاء كل اللوم على الحكومة المصرية، وإن كان ذلك لا يمنع من حدوث حالة احتقان داخل الشارع المصري إزاء رعايا كلا البلدين، بالإضافة إلى اليهود نظرًا لمشاركة إسرائيل في العدوان.

ولعل هذا يوضح دور سويسرا في رصد أخبار رعايا كلٍّ من بريطانيا وفرنسا في مصر، ونقل أخبارهم إلى حكومتيهما، ودورها في تشويه صورة الحكومة المصرية، وكأن مصر هي البادئة بالعدوان على كل من بريطانيا وفرنسا وعلى رعاياهما، متجاهلة أن بريطانيا وفرنسا هما من بدأتا بالعدوان على الشعب المصري، ومن حق مصر حكومة وشعبًا الدفاع عن نفسها، فهل تقف الشعوب الحرة موقف المتفرج في ظل قصف بلادها جوًّا، وغزوها برًّا وبحرًا بهدف سلبها حريتها وحقوقها وأملاكها؟

على أية حال دل الموقف السويسري على مدى تعاطفه مع اليهود، ومع رعايا كلٍّ من بريطانيا وفرنسا، ونشر معلومات بشأن إساءة معاملتهم في مصر، وليس ذلك بغريب على سويسرا خصوصًا أن قرار تأميم قناة السويس أدى إلى فتور في العلاقات المصرية السويسرية، وعلى الجانب الآخر ساهمت مكانة إسرائيل في المعسكر الغربي إلى حدوث تقارب مع برن.

ولاشك في أن مشاركة إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر أثر على المجتمع اليهودي في مصر، ولكن كانت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية فيما يتعلق باليهود مماثلة في جوهرها لتلك التي اتُّخذت ضد البريطانيين والفرنسيين، ولا تشير إلى معاداة اليهود أنفسهم(٦٤).

وهذا ما رصدته السفارة الأمريكية في القاهرة في أوائل ديسمبر ١٩٥٦؛ إذ لاحظت أنه على الرغم من الموافقة الرسمية على مفهوم أن جميع اليهود– بغض النظر عن جنسيتهم– مرتبطون بالمعتدين الإسرائيليين، إلا أن التصريحات العامة الأخرى التي أدلى بها المسئولون المصريون رفضت بوضوح سياسة الأنشطة المعادية لليهود بشكل شامل، وتم تجنب العنف في الشوارع– مثل الذي حدث في أعوام ١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٥٢–، ومع ذلك كانت الحكومة المصرية ترغب بوضوح في مغادرة جميع اليهود غير المصريين للبلاد، واتخذت تدابير رسمية مختلفة لتحقيق هذه الغاية(٦٥).

على العموم بحثت سويسرا إمكانية إيجاد حل دبلوماسي للأزمة، حيث لعبت دورًا كبيرًا من خلال جهودها الدبلوماسية، ومخاوفها بشأن احتمال اندلاع صراع أوسع نطاقًا، وعدم الاستقرار الناجم عن أزمة السويس؛ إذ أرسل رئيس الاتحاد السويسري ماركوس فيلدمان Markus Feldmann (١٩٥١– ١٩٥٨) في ٦ نوفمبر ١٩٥٦ برقيات إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور، ورؤساء دول فرنسا والهند والاتحاد السوفييتي وبريطانيا يدعوهم فيها إلى عقد مؤتمر في سويسرا خصوصًا أن أزمة السويس هددت باندلاع حرب عالمية ثالثة، وظهرت وكأنها محاكمة جديدة بالقوة بكل عواقبها المأساوية تثقل كاهل البشرية، لذا وجدت سويسرا ضرورة الحفاظ على السلام، وتحقيقًا لهذه الغاية وجه المجلس الفيدرالي السويسري نداءً عاجلاً لعقد مؤتمر دون تأخير لرؤساء الحكومات الأربعة الذين اجتمعوا في جنيف في يوليو ١٩٥٥– الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي– مع إمكانية إضافة رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو (١٩٤٧– ١٩٦٤) إليهم كممثل لقوى مؤتمر باندونج(٦٦)، واقترح عقد هذا المؤتمر على أراضي الاتحاد السويسري، وعرض المجلس الفيدرالي خدماته الطيبة لتنظيم هذا المؤتمر(٦٧).

غير أن الافتقار إلى التنسيق الوثيق للسياسة الغربية كان واضحًا بشكل حاد في التعامل مع الردود على دعوة الحكومة السويسرية لحضور الاجتماع؛ فبينما وافق رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي نيكولاي ألكسندروفيتش بولجانين Nikolai Alexandrovich Bulganin (١٩٥٥– ١٩٥٨) ونهرو على هذا الاجتماع، رفضه الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور، وفي الوقت نفسه أبدى رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن استعداده لقبول مثل هذا الاجتماع من حيث المبدأ، في حين قال رئيس الوزراء الفرنسي جاي موليه" إن مثل هذا الاجتماع في هذا التاريخ لن يكون سوى فخ، وسوف يكون بالتأكيد تكرارًا مباشرًا لمؤتمر ميونيخ الشهير"(٦٨)، ورأى أنه من غير المتصور أن ينشأ موقف تكون فيه الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي

ترفض مثل هذا الاجتماع، معربًا عن أسفه لاختلاف الموقف البريطاني عن الموقف الأمريكي. وأضاف أنه بعد الموقف الهندي في الأمم المتحدة بشأن الوضع المجري يستنتج أن نهرو اختار الجانب السوفييتي(٦٩)، وهو ما يجعل الاجتماع المزمع عقده لن يكون في صالح بريطانيا وفرنسا.

وذكر موليه أن الفكرة السويسرية كانت من ابتكار رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق بيير منديس فرانس Pierre Mendès France (١٩ يونيو ١٩٥٤– ١٧ فبراير ١٩٥٥)، الذي أرسل أحد نوابه– نائبًا شابًّا يدعى هيرنو Hernu– إلى سويسرا، حيث عرض الفكرة على الحكومة السويسرية(٧٠).

وعلى الرغم من ذلك لا يمكن إغفال دور الحكومة السويسرية في تبني هذه الفكرة، وهو ما دل على رغبة الحكومة السويسرية في التوصل إلى حل لتلك الأزمة، خصوصًا في ظل التأثير السلبي على الاقتصاد السويسري كأحد نتائج الأزمة، ولكن تباين مواقف القوى الغربية حال دون نجاح هذا الاجتماع.

على أية حال قابل الرئيس الأمريكي أيزنهاور الاقتراح السويسري– بعقد اجتماعٍ لزعماء الحكومات الخمس– بتعاطف وتقدير كبيرين، ورأى فيه دليلاً واضحًا على صدق المشاعر السويسرية في مشاركة الاهتمام بالحفاظ على السلام، ولكنه رأى أن الأمم المتحدة كفيلة بحل المشكلات المختلفة التي تشكل تهديدًا للسلام العالمي، واعتقد أن مصالح الجميع سيتم الحفاظ عليها من خلال تكليل هذه المبادرات بخاتمة ناجحة في نهاية الأمر(٧١)، وهو ما يوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت أنه لا داعي لعقد هذا الاجتماع الخماسي في ظل وجود الأمم المتحدة المنوط بها الحفاظ على السلام الدولي.

وكانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقدر صدق الاقتراح السويسري بعقد اجتماع لرؤساء الحكومات الخمسة، ولكنها رأت أنه لا يمكن النظر فيه قبل قبول قرار الأمم

المتحدة رقم (٩٩٧) الصادر بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦[٧٢]، والتصرف بناءً عليه من بريطانيا وفرنسا، مؤكدةً أن السبيل الوحيد لإعادة الوضع إلى مساره الصحيح هو أن تقبل الحكومتان الفرنسية والبريطانية بشكل لا لبس فيه، ودون شروط، قرار الأمم المتحدة الداعي إلى وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات العسكرية، وقبول إيجاد قوة طوارىء دولية تابعة للأمم المتحدة[٧٣].

وقد بذلت الأمم المتحدة بدعم كامل من الولايات المتحدة جهودًا ضخمة لتحقيق وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الأجنبية المشتركة في العدوان على مصر، وتشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة لإرسالها إلى مصر، وقد وافقت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على وقف إطلاق النار في ٦ نوفمبر بناءً على إصرار الأمين العام للأمم المتحدة داج همرشولد Dag Hammarskjöld (١٩٥٣-١٩٦١)، وتم تحديد وقف إطلاق النار في الساعة الثانية صباحًا بتوقيت القاهرة يوم ٧ نوفمبر[٧٤].

فيما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بإيقاف القتال خشيةَ تدخل الاتحاد السوفيتي، وأدى الضغط الدولي بقيادة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى توقف التغلغل البريطاني الفرنسي، وقبولهما وقف إطلاق النار اعتبارًا من ٧ نوفمبر، تلا ذلك انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد في ٢٢ ديسمبر، وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء وقطاع غزة في مارس ١٩٥٧، وقررت الأمم المتحدة وضع قوات دولية في شرم الشيخ، وعلى حدود مصر الشرقية، وحدود قطاع غزة الفلسطيني، ونالت إسرائيل حق تأمين ملاحتها البحرية والجوية عبر خليج العقبة من وإلى ميناء إيلات[٧٥].

وبينما أقرت الأمم المتحدة وضع قوات طوارىء تابعة للأمم المتحدة على الحدود المصرية الشرقية، فقد قدمت سويسرا عرضًا بتحمل تكاليف النقل الجوي لهذه القوات مما وفر سابقة جيدة للغاية[٧٦]، وبالفعل تولت سويسرا في عام ١٩٥٦ نقل قوات حفظ السلام

(قوات الطوارئ الدولية) بواسطة الخطوط الجوية السويسرية إلى مصر، وتحديدًا إلى منطقة قناة السويس وشبه جزيرة سيناء وقطاع غزة(٧٧)، وهو ما يدل على مدى مساهمة سويسرا في إحلال السلام، وتحملها تكاليف نقل قوات حفظ السلام(٧٨). وهكذا تمسكت سويسرا بسياسة متوازنة تجمع بين الحياد، والالتزام الإنساني، ودعم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط (٧٩).

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن أزمة السويس أثرت بشكل ملحوظ على سويسرا، وعلى الرغم من أنها لم تشارك بشكل مباشر فيها، وتمسكها بالحياد، إلا أنها لعبت دورًا مهمًّا في جهود الأمم المتحدة للتوسط في انفراج الأزمة، وتنظيم نقل قوات حفظ السلام الدولية عبر خطوطها الجوية. وقد كان حياد سويسرا ميزة رئيسة في التوسط في الأزمة، وتسهيل محادثات السلام مما جعلها منصة محايدة للنقاش والتفاوض.

هذا في حين كان هناك اهتمام دولي بإعادة فتح قناة السويس، وتأمين حرية الملاحة فيها فور نفاذ وقف إطلاق النار، وهو ما دعت إليه الأمم المتحدة منذ **٢** نوفمبر **١٩٥٦**(٨٠). وتأسيسًا على ذلك أعيد فتح القناة التي أغلقت في الفترة من أكتوبر **١٩٥٦** إلى مارس **١٩٥٧** أمام حركة الملاحة الدولية في **٨** مارس عام **١٩٥٧** بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية، لتتمكن السفن من الإبحار في الممر المائي، وكانت القناة مليئة بالحطام لدرجة أن الأمر استغرق عدة أسابيع من التنظيف(٨١).

ثالثًا– التفاعلات الاقتصادية للأزمة وانعكاسها على سويسرا:

ظلت قناة السويس ذات أهمية استراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية لشحن البترول إلى أوروبا، خصوصًا أنها شكلت طريقًا سريعًا له، وشكّل البترول بحلول عام **١٩٥٥** نصف حركة المرور في القناة، ومرّ ثلثا بترول أوروبا عبرها، وبما أن القناة أتاحت للدول الأوروبية الوصول إلى البترول في الشرق الأوسط، فقد هددت أيضًا بقطع إمداداته عنها(٨٢) في ظل

التهديد المتزايد للقوة والنفوذ الغربيين في المنطقة، وأهمية شحناته التي تنقل عبرها إلى الغرب، والتأثير المحتمل للحرب الباردة على الشرق الأوسط(٨٣).

وفي أثناء لقاء ضم عبدالناصر مع وزير الخارجية البريطاني سيلوين لويد Selwyn Lioyd (١٩٥٥– ١٩٦٠) في الأول من مارس ١٩٥٦ تطرق الحديث إلى أهمية قناة السويس، وذكر لويد أن بريطانيا تعدها جزءًا من مجمع بترول الشرق الأوسط. وقد مثلت القناة أهمية كبرى على الساحة الدولية، وقد ذكر رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس تعبيرًا تردد كثيرًا في خطابات أنطوني إيدن إذ قال: " القناة هي وريد الدورة الدموية للبترول في العالم"(٨٤)، إذ أنها مثلت ممرًّا استراتيجيًّا في غاية الأهمية للمصالح الأوروبية، وبوابةً إلى الهند والشرق الأقصى(٨٥).

وكانت الدول الواقعة على الخليج العربي تنتج في عام ١٩٥٦ ما يقرب من ١٨٠ مليون طن من البترول سنويًّا (٦ , ٣ مليون برميل يوميًّا). وقد اعتمدت أوروبا الغربية(٨٦)– وتعد سويسرا إحدى هذه الدول– على الاستيراد لإمدادها بما يقرب من ٩٠٪ من استهلاكها من البترول؛ يأتي إليها ٧٠٪ من الشرق الأوسط، والذي كان بتروله يصل إلى أوروبا عن أحد طريقين:

١. **طريق قناة السويس:** والذي مر عبره خلال العشرة أشهر الأولى من سنة ١٩٥٦ حوالي مليون ونصف المليون برميل يوميًّا (أي ٧٥ مليون طن سنويًّا)، منها ٣ , ١ مليون برميل يوميًّا (أي ٦٥ مليون طن سنويًّا) إلى أوروبا.

٢. **طريق خط أنابيب البترول:** المؤدي إلى الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط، ومر من خلاله في الفترة نفسها (٨, مليون) برميل يوميًّا (٤٠ مليون) طن سنويًّا، منها حوالي ١٢٪ صُدرت إلى نصف الكرة الغربي– قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية، بالإضافة إلى

المياه المحيطة بهما- من الكرة الأرضية، والباقي، فيما عدا نسبة ضئيلة، كررت محليًّا صُدرت إلى أوروبا(٨٧).

وكانت نسبة ٧٠٪ من بترول الشرق الأوسط المصدر إلى أوروبا تمر بالقناة، و٣٠٪ عبر أنابيب البترول في منتصف عام ١٩٥٦، وبلغ استهلاك المنتجات البترولية في أوروبا في يوليو ١٩٥٦ (١١٥ مليون طن سنويًّا) أي ٣ , ٢ مليون برميل يوميًّا. ولما كان الشرق الأوسط قد أصبح منذ الحرب العالمية الثانية المصدر الرئيس للبترول الخام، فإن تموين أوروبا ارتبط به ارتباطًا وثيقًا بهذا المصدر. ومما لاشك فيه فإن إمكانيات الشرق الأوسط في زيادة صادراته من البترول تتوقف- إلى حد كبير- على الاستقرار السياسي لهذه المنطقة سواء كان ذلك بالنسبة للدول المنتجة، أو تلك التي يمر عبرها(٨٨).

ومن هذا المنطلق فإن مصالح الدول المستهلكة والمنتجة التي يمر البترول عبرها مشتركة ومكملة لبعضها البعض، إلا أن هذا لا يمنع من أن يؤدي أي عمل تعسفي تقوم به دولة أو أكثر من الدول المنتجة أو دول الترانزيت إلى آثار خطيرة بالنسبة لكميات البترول التي تأمل أوروبا في الحصول عليها من الشرق الأوسط(٨٩).

كما شهدت أسعار البترول ارتفاعًا ملحوظًا منذ بدء أزمة السويس، ويرجع ذلك إلى سببين:

١. أرادت ناقلات البترول التي انتهت عقودها– عقود نقل البترول عادة طويلة المدى– أن تستفيد من الموقف وما تبعه من ارتفاع في أسعار نقل البترول، وذلك بالتعاقد على أساس المدة القصيرة أو السفرية الواحدة.

٢. أن طول الطريق الذي تقطعه الناقلات بدورانها حول رأس الرجاء الصالح قد أدى إلى زيادة النسبة التي يكلفها النقل عادة من ثمن البترول.

وقد نتج عن هذين العاملين ارتفاع أسعار النقل خلال الأزمة إلى حد بلغ متوسطه ٤,٥ دولار للطن، أي ٦٤ سنتًا للبرميل، وذلك بالنسبة لكافة عمليات التسليم دون النظر لمصدر الحمولة(٩٠).

وهكذا كانت قناة السويس ذات أهمية حيوية بالنسبة لإمداد أوروبا بالبترول في عام ١٩٥٦، إذ كان يمر من خلالها أكثر من ثلثي إمداداته لأوروبا الغربية.

على أية حال هددت أزمة السويس الحياة الاقتصادية في أوروبا كافة، وخير دليل على ذلك ما عبر عنه أنطوني إيدن في مجلس الوزراء البريطاني مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦– عند اجتماعه به بمجرد سماعه خبر التأميم– قائلاً: " لقد وضع المصري إبهامه على قصبتنا الهوائية"، ومضى يوضح كيف أن الحياة الاقتصادية في أوروبا غدت مهددة، وهو ما يمس المصالح الحيوية لدول كثيرة(٩١)، وهذا يوضح مدى إدراك أنطوني إيدن للأهمية الاقتصادية لقناة السويس لأوروبا كافة، لذا عمل على إثارة الرأي العام الأوروبي ضد تأميمها.

وكان هناك تخوف في أوروبا من تداعيات تأميم قناة السويس على إمدادها من البترول الخام والغاز الطبيعي، وهو ما جعل شركات البترول الأمريكية والفنزويلية تستعد لكي يكون إنتاجها كافيًا لتلبية احتياجات أوروبا في حالة إغلاق قناة السويس(٩٢). ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن أزمة السويس هددت أوروبا عامة خشية إيقاف إمدادها بالبترول من الخليج العربي والشرق الأوسط.

وأمام ذلك تشاورت الحكومات المعنية وشركات البترول فيما بينها منذ بداية أزمة السويس بشأن التدابير الاحترازية التي قد يتعين اتخاذها من أجل ضمان إمدادات البترول إلى أوروبا. وقد أنشئت في لندن "اللجنة الاستشارية لطوارىء البترول (OELAC) التي شكلتها شركات البترول الرئيسة، بينما تم تشكيل "لجنة طوارىء الشرق الأوسط (MEEC) في أمريكا

اللاتينية، وتعتبر هذه اللجان خاصة بطبيعتها، لكنها تعمل بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية(٩٣).

وهو ما يدل على مدى تهديد أزمة السويس لإمداد أوروبا بالبترول، لذا عولت آمالها على خطوط الأنابيب، وطريق رأس الرجاء الصالح كبديل لنقل البترول إليها، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون الإنتاج الأمريكي قادرًا على تغطية الاحتياجات الأوروبية من البترول الخام، وهو ما يوضح أن التحدي الأكبر الذي واجه أوروبا هو كيفية نقله إليها في حالة إغلاق قناة السويس(٩٤).

وقد أدت حوادث أكتوبر ونوفمبر **١٩٥٦** إلى إغلاق القناة بحيث غدت غير صالحة للملاحة طوال أشهر عدة، كما أدت إلى تخريب أنابيب بترول الشركة العراقية، وبذلك أصبحت الوسيلة الوحيدة لتوصيل البترول إلى شرق البحر المتوسط هي أنابيب البترول السعودية، ولما كانت المملكة العربية السعودية قد قررت عدم السماح بتزويد بريطانيا وفرنسا ببترولها، فقد حُرمت أوروبا من جزء من تموينها من البترول بلغ ١,٨ مليون برميل يوميًّا، أي أكثر من ٧ ملايين طن شهريًّا، وهو ما عادل ثلثي تموينها الإجمالي(٩٥).

أما سويسرا على وجه الخصوص فيعتمد اقتصادها– إلى حد كبير– على البلدان الأجنبية، وتصل علاقات سويسرا التجارية مع البلدان الأجنبية إلى أكثر من نصف الناتج الوطني، وتأخذ هذه العلاقات شكل تبادل السلع والخدمات ورأس المال، ومن الضروري استيراد جميع المواد الأولية التي تصنع في سويسرا تقريبًا، وكذلك العديد من منتجات الأغذية الأساسية الحيوية(٩٦)، وهكذا يعتمد الاقتصاد السويسري على التجارة الخارجية(٩٧).

وكان لواردات سويسرا من المنتجات البترولية المكررة من إيطاليا(٩٨) أهمية كبيرة على وجه الخصوص(٩٩)، حيث كانت قبل الأزمة تستورد بترولها المكرر من إيطاليا(١٠٠) وبلجيكا وهولندا التي كانت بدورها تستورد ٩٠٪ من احتياجاتها منه من الشرق الأوسط، أي أن

سويسرا كانت تعتمد بصفة غير مباشرة على الشرق الأوسط لإمدادها بما تحتاجه من بترول. وقبل إغلاق القناة، وتعذر استيراد بترول الشرق الأوسط، اتجهت سويسرا نحو الولايات المتحدة الأمريكية– كانت نسبة وارداتها من البترول الأمريكي قبل الأزمة ٢ , ١٪– فارتفعت هذه النسبة خلال أشهر نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٦ ويناير وفبراير ومارس سنة ١٩٥٧ إلى ٤ , ١٠٪[١٠١] خصوصًا أن أزمة السويس أدت إلى جفاف بترول الشرق الأوسط في أوروبا كافة[١٠٢]، وقد تفاقمت مسألة إمدادات أوروبا بالبترول بسبب معاناتها من النقص الحاد في إمدادها بالفحم[١٠٣]. وهكذا أدى تعطل حركة الملاحة بالقناة إلى إيقاع ضررٍ بالغٍ بدول عديدة[١٠٤] كانت سويسرا من أهمها.

ولمواجهة الأزمة عملت سويسرا على تقنين استخدام البنزين[١٠٥]، واتخذت بعض الخطوات بناء على توصيات المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي[١٠٦] التي وجهتها إلى الدول الأوروبية، من أهمها:

١. منعت السيارات من السير أيام الآحاد طيلة أربعة أسابيع متتالية.
٢. صدرت الأوامر للمستوردين بألا يعرضوا في السوق إلا الكميات التي تقررها السلطات المختصة.
٣. وجهت السلطات الفيدرالية نداءً عامًّا إلى الجمهور تدعوه فيه إلى توخي الاقتصاد في استعمال المنتجات البترولية.
٤. صدر قرار بمنع إعادة تصدير ما سبق أن استوردته الدولة من وقود سائل. كما ساهم في التقليل من استهلاك الوقود عاملان:
   أ– دفء شتاء سنة ١٩٥٧ بالنسبة للسنوات السابقة.
   ب– الزيادة التي سجلتها أسعار البترول نتيجة لأزمة السويس[١٠٧].

وكانت سويسرا من الدول التي كان من المفترض أن تقاسي أكثر من غيرها من جراء أزمة السويس؛ إذ لم تتخذ الخطوات اللازمة منذ زمن بعيد لزيادة احتياجاتها من الوقود السائل، وقد دعاها إلى هذا كونها لا تمتلك أي ميناء بحري ييسر لها شحن احتياجاتها من البترول، فهي تعتمد اعتمادًا كليًّا على الطريق النهري للراين المفتوح للملاحة خلال فترة محدودة من العام، وعلى ممري السيمبلون(١٠٨) والجوتار (الجوتهارد)(١٠٩) اللذين يقفلان شتاءً لفترات قد تستمر أيامًا عديدة(١١٠).

غير أن ذلك لم يمنع من أن يلمس المسئولون السويسريون ما قد تتعرض له مرافق بلادهم من اضطراب في حالة انقطاع مواردها من البترول. ولتجنب ذلك أوصت المنظمة الأوروبية بالآتي:

١. يجب على دول القارة مثل سويسرا أن تتخذ الخطوات اللازمة لإنشاء مخازن دائمة لبتروله بموانىء الترانزيت، على أن تضمن دول الترانزيت خروج المخزون لديها دون عائق في أوقات الأزمات.

٢. يجب العمل على التوفيق بين مصادر القوى المختلفة كالبترول والفحم والكهرباء والذرة حتى لا تؤدي المنافسة فيما بينها إلى عدم الاستفادة منها على الوجه الأكمل، ويتم هذا التوفيق عن طريق إنشاء لجان قومية تقوم بدراسة ما قد يترتب على الأزمات من آثار، وتُعدُّ في الوقت نفسه عمل البرامج التي تكفل التغلب على الأزمة.

٣. يجب العمل على إنشاء عددٍ كافٍ من (الفناطيس) التي تستعمل في النقل بالسكك الحديدية، وأنابيب البترول، على أن تكفل دول الترانزيت السماح للوقود المنقول بإحدى هاتين الطريقتين عبر أراضيها بحرية(١١١).

هذه هي الخطوات التي رأت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي أنه يجب على سويسرا وغيرها من دول القارة اتخاذها كوسيلة من وسائل القضاء على ما قد تتعرض له نتيجة لنشوب أزمة قد تؤثر على وصول البترول إليها(١١٢).

وما أن انتهت الأزمة حتى عملت الحكومة الإيطالية على تأمين إمدادات البترول الذي تنتجه شركة أرامكو في الشرق الأوسط إلى أوروبا– الذي يتم شحنه عادة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية–، وكانت لديها رغبة في الحصول على ٣٥٠ ألف طن شهريًّا لتكريره، ثم توزيعه على عملائها السابقين (سويسرا، والنمسا، واليونان، وتركيا، وإسبانيا) تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي(١١٣).

على أية حال كشفت أزمة السويس لسويسرا عن ضرورة تنويع مصادر وارداتها من الخارج، لذا وثقت علاقاتها مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية(١١٤) ما أن ظهرت في عام ١٩٥٧، فكانت تُصدر إليها ٥٠٪ من جميع السلع المصدّرة، وتصل نسبة السلع المستوردة من الجماعة إلى ٧٠٪ من إجمالي الواردات(١١٥).

وهكذا أكدت أزمة السويس على أهمية بترول الشرق الأوسط للاقتصاد الأوروبي، والذي كانت سويسرا جزءًا منه، وما أن انتهت الأزمة حتى بدأ العديد من القوى الغربية يتصارع من أجل الحصول على حصة فيه من الحكومات المحلية، إذ عبرت الأزمة عن مدى الارتباط الوثيق بين الاقتصاد المستقبلي لأوروبا والموارد البترولية في الشرق الأوسط الذي امتلك حوالي ٦٤٪ من احتياطي البترول عالميًّا(١١٦)، كما أكدت الأزمة على أهمية القناة كشريان لإمداد أوروبا به، وهو ما أعطى مصر مكانة دولية مرموقة كحلقة وصل بين مناطق إنتاج البترول وأوروبا.

رابعًا– أثر الأزمة على العلاقات المصرية– السويسرية:

بدأت صفحة جديدة من العلاقات الوثيقة بين مصر وسويسرا منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر اتسمت بالإنتاج الخصب في ميادين الاقتصاد والعلم، وقد ساهم السويسريون في إنشاء قناة السويس، وامتلك مارتن إيشرهس Martin Escher– Hess ٤٥٠ سهمًا في الشركة التي أنشأها دي ليسبس، واشترك مهندسون متخرجون من كليات الهندسة بزيورخ ولوزان في بعض الرسوم بتكليف من شركة بورل وليڤاليه الفرنسية، واستمر بعضهم حتى الافتتاح الرسمي للقناة في عام ١٨٦٩(١١٧)، وبقيت طائفة بعد انتهاء أعمال الحفر ولاسيما في بورسعيد، ودعت بعض مواطنيها للمجيء مما كون نواة الجالية السويسرية في بورسعيد. وعلى كل حال فإنه من الجدير بالذكر أن سويسرا لم تعقد اتفاقيات امتيازات مع الباب العالي العثماني، ولكن الرعايا السويسريين عملوا على التمتع بهذه الامتيازات؛ إذ كانوا يضعون أنفسهم تحت الحماية القنصلية لإحدى الدول الأوروبية ذات الامتيازات في مصر، وما أسرع ما كانت هذه الدول تلبي نداء الحماية هذا لما فيه من بسط نفوذها، ولأن أفراد الجالية السويسرية كانوا يشاركون في التبرع لمؤسسات هذه الدول!، ومن ثم كانت هذه الدول تفيد من ثراء هؤلاء الأفراد، وكان بعض هؤلاء السويسريين في حماية القنصلية الفرنسية، والبقية كانوا في حماية القنصلية الألمانية أو الإيطالية أو البريطانية أو النمساوية أو الأمريكية(١١٨).

والغريب في الأمر أن هذه الحماية قد استمرت حتى بعد أن صارت لسويسرا قنصلية ومفوضية في مصر. وقد بدأت المفاوضات في سبيل إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية بين مصر وسويسرا منذ سنة ١٩١٩ عندما وافق المجلس الفيدرالي في ٥ سبتمبر ١٩١٩ على مبدأ إنشاء قنصلية عامة لسويسرا في القاهرة، ولكن بريطانيا عرقلت إنشاءها إلى أن عقدت معاهدة صداقة دبلوماسية وقنصلية بين مصر وسويسرا وقعت في ٧ يونيو ١٩٣٤ نصت على

العزم على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. وفتحت سويسرا أول تمثيل رسمي لها في القاهرة، وقدم هنري مارتان Henri Martin أول وزير مفوض لسويسرا أوراق اعتماده في ١١ مارس ١٩٣٥. وحرصًا من سويسرا على استمرار الحماية القنصلية لدول أجنبية لم تُنشىء لها قنصلية، واستمر الحال على هذا النحو حتى ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ حين ألغيت الامتيازات الأجنبية في مصر(١١٩).

وكانت الجالية السويسرية من أهم الجاليات التي عاشت في مصر في النصف الأول من القرن العشرين، وتركزت في مدينتي القاهرة والإسكندرية بشكل كبير، ومارسوا نشاطهم الاجتماعي في كلا المدينتين بشكل واضح، وكانوا يحتفلون غالبًا بمناسباتهم الاجتماعية في النادي السويسري بحي الشاطبي بالإسكندرية، والبيت السويسري بضاحية إمبابة بالقاهرة (عرف فيما بعد بالنادي السويسري)(١٢٠).

على أية حال كانت سويسرا من الدول التي أدى قرار التأميم إلى فتورٍ في علاقاتها مع مصر(١٢١) خصوصًا بعد أن تولت سويسرا رعاية المصالح البريطانية والفرنسية في مصر على إثر العدوان الثلاثي، وأصبح الدبلوماسي ماكس كونيج مسئولًا عن رعايا دولتي العدوان، وأسفرت تدخلاته المتكررة لدى السلطات المصرية عن تحسينات طفيفة إزاء موجة الغضب التي اجتاحت مصر إزاء رعايا دولتي العدوان(١٢٢).

وهو ما يوضح مدى التعاطف السويسري مع رعايا كلٍّ من بريطانيا وفرنسا في مصر أثناء العدوان لدرجة أن القنصلية السويسرية سخرت جهودها لخدمة ومتابعة رعايا دولتي العدوان، وأسفرت تدخلاتها المتكررة لدى الحكومة المصرية عن حمايتهم إلى حد كبير.

وعلى الرغم من ذلك أرادت برن الحفاظ على علاقات مصرية سويسرية جيدة، وسعت أيضًا إلى حماية الجالية السويسرية في مصر، والأقليات الضعيفة التي احتاجت إلى الحماية، والتي كانت تطلب مساعدتها، ولكن أصبحت اتهامات كونيج للمصريين بالتصرف

"بوحشية" علنية إزاء رعايا بريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى اليهود، حيث زعم أن مصر شنت موجة من القمع ضد الفرنسيين والبريطانيين واليهود بعد اندلاع العدوان الثلاثي، وأنها وضعت عشرات الآلاف تحت الإقامة الجبرية، واحتجزت المئات في المعسكرات، وصادرت ممتلكاتهم ردًّا على العدوان. وقد اضطر كونيج إلى مغادرة البلاد(١٢٣).

كما حذر هانز توتش Hans Tütsch مراسل صحيفة " نويه تسوريشر تسايتونغ Neue Zürcher Zeitung" السويسرية(١٢٤) في الشرق الأوسط بعد الأزمة بقليل من أن "عبد الناصر يسعى عمدًا، وبشكل علني إلى إنشاء إمبراطورية عظيمة" خصوصًا أن النصر السياسي الذي حققته مصر خلال الأزمة جعل ناصر بطلاً من أبطال العالم الثالث بين عشية وضحاها، وغذّى طموحاته. وهنا يمكن القول بأن السياسة الخارجية– التي فسرها الغرب على أنها "عدوانية"– التي انتهجها ناصر لتأميم القناة كانت سببًا في إبقاء سويسرا في مفترق طرق(١٢٥).

على أية حال انسجمت سويسرا اقتصاديًّا بصورة تتماشى مع مصالح القوى الاستعمارية، واستفادوا كأطراف ثانوية من الاحتلال العسكري للبلاد والموارد على الرغم من أنها لم تمتلك طيلة تاريخها أية مستعمرات(١٢٦)، وهو ما يوضح مدى التعاطف السويسري مع القوى الاستعمارية الغربية مثل بريطانيا وفرنسا، ويفسر مدى تضامنها مع دولتي العدوان أثناء أزمة السويس، والقيام برعاية مصالحهما في مصر.

وما أن انتهت الأزمة حتى أدركت سويسرا أهمية مصر، ليس لها فحسب، بل بالنسبة لأوروبا كافة كطريق حيوي لخدمة مصالحها الاقتصادية، وهو ما جعلها ترفع التمثيل الدبلوماسي في مصر إلى درجة سفارة في عام **١٩٥٧**(١٢٧)، وهو ما أدى إلى تطور العلاقات المصرية السويسرية في مجال الاستثمار والتجارة بشكل كبير في النصف الثاني من القرن العشرين.

الخاتمة

من خلال البحث يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

- كانت قناة السويس بمثابة جيبٍ لبريطانيا وفرنسا حتى **٢٦** يوليو **١٩٥٦**، عندما أصدر جمال عبدالناصر قرارًا بتأميمها، وهو ما أدى إلى ظهور أزمة السويس في سماء السياسة الدولية، خصوصًا أنها كانت بمثابة غزوٍ لمصر من قبل إسرائيل وبريطانيا وفرنسا بهدف استعادة السيطرة على قناة السويس، وانتهت الأزمة بانسحاب قوى العدوان تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة، وإن كانت قد سلطت الضوء على الانقسامات داخل التحالف الغربي، وتنامي نفوذ الاتحاد السوفيتي، لاسيما في الشرق الأوسط، مما زاد من قلق السويسريين.
- تأثرت سويسرا بالأزمة اقتصاديًّا وتجاريًّا بسبب تأثيرها على الملاحة في قناة السويس التي تعد بمثابة شريان حيوي لتدفق بترول الخليج العربي إلى أوروبا كافة، حيث تأثرت التجارة العالمية بشكل واضح، وتوقف إمداد أوروبا بالبترول عبر قناة السويس نظرًا لإغلاقها مما أثر على سويسرا اقتصاديًّا وتجاريًّا، وأدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار البترول، وتوقف الشحنات التجارية مما جعل سويسرا تراقب الأزمة عن كثب، وتعمل على التوسط لحلها.
- كانت إيطاليا المصدر الرئيس لإمداد سويسرا بالبترول القادم من الخليج العربي والشرق الأوسط عبر قناة السويس، وقد توقف إمدادها بالبترول نتيجة لأزمة السويس، وتوقف الملاحة بالقناة نتيجة لإغلاقها على إثر حوادث أكتوبر ونوفمبر مما كان له أثر سلبي على الاقتصاد السويسري، وهو ما دفع سويسرا إلى اتباع سياسة التقشف لمواجهة الأزمة، وأكد على أهمية القناة كشريان حيوي لإمداد الدول الأوروبية ببترول الشرق الأوسط، إذ

لم تقتصر الأزمة على الدول المشاركة في الأزمة فحسب، بل طالت دولًا تميزت سياستها بالحياد كسويسرا.

- أدت أزمة السويس إلى بروز دور سويسرا الدولي، حيث أصبحت راعية المصالح البريطانية والفرنسية في مصر، إذ كرست القنصلية السويسرية في مصر جهودها لخدمة ومتابعة رعايا دولتي العدوان بريطانيا وفرنسا أثناء الأزمة، ونقل أخبارهم إلى بلديهما، بالإضافة إلى قيامها بدور الوسيط لحل الأزمة، وتحملها نقل قوات حفظ السلام الدولية عبر خطوطها الجوية إلى مصر، وتحديدًا منطقة قناة السويس، وشبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة.
- أدت أزمة السويس إلى تنامي العلاقات المصرية السويسرية، إذ أدركت سويسرا أهمية مصر دوليًّا مما جعلها تقوم برفع درجة التمثيل الدبلوماسي لها بمصر إلى درجة سفارة في عام ١٩٥٧.
- أعربت الحكومة السويسرية عن قلقها العميق إزاء أزمة السويس، معتبرةً إياها تهديدًا محتملاً للسلم والاستقرار الدوليين، إذ هددت الأزمة السلام الدولي مما جعل سويسرا تعمل بكل طاقتها على التوسط لحل الأزمة خشية استمرار معاناتها الاقتصادية في ظل استمرار الأزمة، حيث أثبتت الأزمة أن القناة ذات أهمية حيوية لاقتصاد سويسرا، تلك الدولة التي تميزت سياستها بالحياد الدائم مما جعلها تعمل على التدخل كوسيط لحل الأزمة مما كان له أثر كبير في الضغط على بريطانيا وفرنسا المشاركتين في العدوان للاستجابة لقرارات الأمم المتحدة بإيقاف العدوان، والانسحاب من بورسعيد.
- أكدت أزمة السويس لسويسرا وغيرها من الدول الأوروبية على ضرورة الحفاظ وإدامة الأمن والاستقرار والسلام حول جانبي قناة السويس لتأمين مرور بترول الخليج العربي والشرق الأوسط إلى أوروبا

الملاحق

ملحق (١)

التقدير المدني للإنتاج العالمي للبترول خلال عام ١٩٥٧[١]

يتضح من الجدول أن الشرق الأوسط احتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٠٪ عام ١٩٥٧، وهو ما عكس أهمية المنطقة في سوق البترول العالمي. وكانت نسبة ٧٠٪ من بترول الشرق الأوسط المصدر إلى أوروبا تمر بالقناة، و٣٠٪ عبر أنابيب البترول في منتصف عام ١٩٥٦ (١١٥ مليون طن سنويًا)، أي ٣ , ٢ مليون برميل يوميًا.

الدولة	الإنتاج/ مليون برميل/ يوم	%
الولايات المتحدة الأمريكية	٧,١	٤٠,٥٧
الشرق الأوسط	٣,٥	٢٠,٠٠
فنزويلا	٢,٨	١٦,٠٠
الكتلة الشيوعية	٢,٢	١٢,٥٧
مناطق أخرى	١,٨	١٠,٢٩
المجموع	١٧,٥	١٠٠,٠٠

[١] دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، وزارة الخارجية، محافظ سويسرا، فيلم ٩٤، محفظة ١٤١، ملف ١، بشأن خلاصة لتقرير لجنة البترول التابعة للمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عن احتياجات أوروبا من البترول، سفارة جمهورية مصر، برن، ١٥ فبراير سنة ١٩٥٨. **سري.**

ملحق (٢)

كميات البترول الثابت وجودها في مناطق الإنتاج عام ١٩٥٧[١]

الدولة	الإنتاج/ مليون برميل/ يوم	%
الشرق الأوسط	١٦٩,٥	٣١,٥٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٣٠,٠	٦١,٤٠
الكتلة الشيوعية	٢٦,٢	٤,٨٧
مناطق أخرى	١١,٨	٢,٢٠
المجموع	٥٣٧,٥	١٠٠,٠٠

[١] دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، وزارة الخارجية، محافظ سويسرا، فيلم ٩٤، محفظة ١٤١، ملف ١، مصدر سابق.

ملحق (٣)

جزء من وثيقة أمريكية توضح تقدير الولايات المتحدة الأمريكية لصدق الاقتراح السويسري بعقد اجتماع لرؤساء الحكومات الخمسة لحل أزمة السويس ١٩٥٦. (١)

524. Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, November 6, 1956 [1]

SUBJECT

Message from the French Government to the President

PARTICIPANTS

The Acting Secretary of State
Mr. Robert Murphy—G
Mr. C. Burke Elbrick—EUR
Mr. William R. Tyler—WE
Mr. Hervé Alphand, French Ambassador
M. Charles Lucet, French Minister

The Acting Secretary, in reply, said he fully recognized the importance of the French Government's message. He emphasized that the only way to get the situation back on the tracks was for the French and British Governments to accept unequivocally and unconditionally the UN resolution calling for a cease fire, with the withdrawal of forces, and the acceptance of a UN police force. The Ambassador suggested that this was a different matter, to which the Acting Secretary replied that on the contrary, the two were intimately related. He added that we had just heard unofficially that the French and British Governments had accepted the UN resolution. The French Ambassador said he was not informed of this, and then referred to the Swiss proposal for a meeting of the five heads of Government. The Acting Secretary said the U.S. Government appreciates the sincerity of the Swiss proposal but that it could not be even considered before the UN resolution had been accepted and acted upon. [5]

(1) F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, Volume XVI, Memorandum of a Conversation, Message from the French Government to the President, November 6, 1956, Washington, November 6, 1956, p.p. 1023-1025.

قائمة الاختصارات

F.R.U.S.	Foreign Relation of the United States
UNGA	United Nations General Assembly
RES	Resolution
OELAC	Le Oil Emergency London Advisory Committee
MEEC	Le Middle East Emergency Committee
N.S.A.	National Security Agency (U.S.)
U.S.	United State
D. G.	Documents on German Foreign Policy (1918-1945)
FO	Foreign Office

هوامش البحث:

(١) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، جـ ٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٤٨.

(٢) زياد سمير ذكي الدباغ، دراسة في النظام السياسي السويسري، عدد١، مج ١١، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، ٢٠١١، ص ٥٨٠.

(٣) فرناس عبدالباسط البنا، رئاسة الدولة في الاتحاد السويسري، ط ١، د. ن، ١٩٨٦، ص ٥٥.

(٤) زياد سمير ذكي الدباغ، مرجع سابق، ص ٥٨٠.

(٥) أحمد محمد فال، هل سويسرا محايدة حقا تجاه القضية الفلسطينية؟، سياسة، فلسطين، الجزيرة نت، ٢٠٢٤/١١/٢٢. https://www.ajnet.me/politics/2024/11/22

(٦) أحمد صبري شاكر، موقف سويسرا من الحرب العالمية الثانية، عدد ٦، مج ٤٢، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، ٢٠١٧، ص ٢١٩.

(٧) يورج مارتن جابريل، كيف تحكم سويسرا، ت: محمود بكر، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص٤.

(٨) قاسم عبد علي عذيب، المحددات والإمكانات الجيوبولتيكية لدولة سويسرا– دراسة في الجغرافية السياسية، عدد ١٤٥، مجلة الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص ١٧١.

(٩) ديتر فاروني، موجز تاريخ سويسرا– من البداية حتى يومنا هذا، ت: ضياء الدين محمد بدر، ط ٥، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢٥.

(١٠) نفسه، ص ص ١٢٠، ١٢٢.

(١١) قاسم عبد علي عذيب، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(١٢) تهتم سويسرا بالملاحة البحرية على الرغم من أنها دولة حبيسة، فهي تمتلك أسطولًا بحريًّا تجاريًّا مهمًّا يستعمل الموانىء الفرنسية والإيطالية. راجع: نفسه، ص ١٦٥.

(١٣) نفسه، ص ص ١٥٣، ١٥٦.

(١٤) كان الهدف من إنشاء السد العالي السيطرة على مياه فيضان النيل، وتوفير الكهرباء والمياه للشعب المصري مما جعله رمزًا لتحديث مصر، حيث كان الهدف من المشروع الاستفادة من مياه نهر النيل لري ملايين الأفدنة من الأراضي الصحراوية المصرية. راجع:

- The New York Times, 1956 Suez Crisis Ended Long Rule; Four Nations Involved, but Nasser Won Possession, Jan. 11, 1964, p. 6. And DEPARTMENT of STATE ARCHIVE(U.S.), The Office of Electronic Information, Bureau of Public Affairs, a

portal for information from the U.S., Suez Crisis, 1956. https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/lw/97179.htm

(١٥) وضعت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة إعلانًا ثلاثيًّا عام ١٩٥٠ اعترافًا بالتهديد المتزايد للقوة والنفوذ الغربي في المنطقة، وأهمية شحنات البترول إلى الغرب، والتأثير المحتمل للحرب الباردة على الشرق الأوسط. وبموجب شروط هذا الاتفاق اتفقت الدول الثلاث على العمل معًا لإحباط أي استيلاء خارجي على أراضي الشرق الأوسط. كما وعد الحلفاء بضمان توازن بين الأسلحة المرسلة إلى الدول العربية وتلك المرسلة إلى إسرائيل. علاوة على ذلك اتفقت الدول الثلاث على أن يكون عدد الأسلحة المرسلة إلى أي من الجانبين كافيًا فقط للحفاظ على النظام الداخلي، وإن كان ذلك مخالفًا للواقع، حيث حرص الغرب على تفوق إسرائيل على العرب، وكيف لا؟! وهو من زرعها في قلب العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط لتكون موضع قدم لخدمة مصالحه، واستخدامها كالعصى في يديه يعتدي بها على من لا يستجيب لأطماعه!.

N.S.A., United States Cryptologic History, Special Series, Crisis Collection, Vol. 2, The Suez Crisis, DOCID (4165421), Office of Archives and History, 1988, p. 3.

(١٦) كسرت مصر احتكار السلاح بعقد صفقة أسلحة كبيرة مع تشيكوسلوفاكيا في ١٥ سبتمبر ١٩٥٥، وقد أعلن الرئيس عبدالناصر عن قبول صفقة الأسلحة التشيكية لمصر في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ مما أدى إلى زعزعة توازن القوى في الشرق الأوسط. راجع: محمد حمدي، قاموس التواريخ– يوميات الأحداث (الجداول الزمنية) وقوائم مرجعية تاريخية، مج ٢، ط ١، المكتبة الأكاديمية، الجيزة، ٢٠١٤، ص ٦٠.

(17) DEPARTMENT of STATE ARCHIVE (U.S.), The Office of Electronic Information, Loc. Cit., And N.S.A., Loc. Cit., p.4.

(١٨) روبرت أنطوني إيدن: ولد في ١٢ يونيو ١٨٩٧، وتُوفي ١٤ يناير ١٩٧٧. وزير خارجية بريطانيا في الفترة من (١٩٣٥– ١٩٣٨)، و(١٩٤٠– ١٩٤٥)، و (١٩٥١– ١٩٥٥)، ورئيس وزراء بريطانيا (١٩٥٥– ١٩٥٧). لمزيد من التفاصيل راجع: تم الاطلاع بتاريخ ٨/ ٤/ ٢٠٢٥.

http://www.britannica.com/EBchecked/topic/178988/Anthony-Eden

(١٩) محمود متولي، وكريمة البحيري، السد العالي أعظم مشروع هندسي في القرن العشرين، آخر ساعة، العدد ٣٩٢٥، ١٣ يناير ٢٠١٠، ص ١٣.

(٢٠) شركة قناة السويس: المؤسسة البريطانية الفرنسية المشتركة التي امتلكت إدارة قناة السويس منذ إنشائها في عام ١٨٦٩. راجع:

DEPARTMENT of STATE ARCHIVE (U.S.), Office of the Historian, Home Milestones (1953 -1960), The Suez Crisis, 1956. https://history.state.gov/milestones/1953-1960/suez

(21) Encyclopedia Britannica, Suez Crisis, Middle East, 1956, Last Updated: Mar 13, 2025. https://www.britannica.com/event/Suez-Crisis

وراجع أيضًا: فتحي رضوان، قناة السويس بين التأميم والتدويل، المجلة، القاهرة، عدد ١، يناير ١٩٥٧، ص ٢.

(٢٢) إذا كانت قناة السويس هي السبب الرئيس لاحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢، فهي أيضًا التي جعلتها ترسخ احتلالها للبلاد زهاء ثلاثة أرباع القرن، وإذا كانت قناة السويس هي أول منطقة ترسو فيها قوات الاحتلال الإنجليزي، فقد كانت هي آخر منطقة تجلو عنها القوات الإنجليزية أيضًا. فقناة السويس هي المصلحة الحيوية الوحيدة لإنجلترا في مصر؛ لأنها الطريق إلى مستعمراتها في الشرق. راجع: السيد حسين جلال، قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي ١٨٨٢– ١٩٠٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥.

(23) DEPARTMENT of STATE ARCHIVE (U.S.), The Office of Electronic Information, Loc. Cit. And, Encyclopedia Britannica, Op. Cit.

(24) Rickenbacher, Daniel, Switzerland in the Suez Crisis, blog national museum, Suiss, 12/11/2021. https://blog.nationalmuseum.ch

(25) The New York Times, Op. Cit., p. 6.

وراجع أيضًا: الهيئة العامة للاستعلامات، المركز الإعلامي، مناسبات قومية، ٥١ عامًا على انتصارات أكتوبر، من النكسة إلى العبور العظيم، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣.

https://www.sis.gov.eg/Story/264082

(٢٦) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، وزارة الخارجية، محافظ البرتغال، فيلم ٩٠، محفظة ١٣٥، ملف ٦، مذكرة إلى إدارة غرب أوروبا، التقرير المقدم من السيد الوزير حسن سليمان الحكيم "وزير الجمهورية العربية المتحدة بلشبونة" بشأن مقابلة سيادته لرئيس الوزراء سالازار، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، لشبونة، ٣١ يوليو سنة ١٩٥٨. بريد سري.

(٢٧) نفسه.

(28) NSA, Loc. Cit., p.p. 11-12.

(٢٩) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، وزارة الخارجية، محافظ البرتغال، فيلم ٩٠، محفظة ١٣٥، ملف ٦، مصدر سابق.

(30) F.R.U.S., 1955 - 1957, Suez Crisis, July 26 – December 31, 1956, Vol. XVI, Memorandum of a Conference With the President, White House, Washington, July 31, 1956, p.p. 62- 64.

(31) Schweizerisches Bundesarchiv, Nr. 12902, Suez Crisis (1956), L'Affaire de Suez,Rapport Politique, Politische Berichte und Briefe, Militärberichte, Band 110 (1956–1956), Conversation avec le chef-adjoint des affaires politiques au Quai, Confidentiel, Paris, le 31, Juillet, 1956, p. 1-2.

(32) Ibid, p. 2.

(33) NSA, Loc. Cit., p. 12.

(٣٤) كان لدى فرنسا سبب خاص لرغبتها في رؤية ناصر مُهانًا، فبالإضافة إلى الاعتبارات الاستراتيجية، ألقى العديد من القادة الفرنسيين باللوم في مشاكل فرنسا في الجزائر على ناصر مباشرةً، وكانت النظرية الخيالية السائدة في الأوساط الفرنسية هي أنه إذا أمكن إيقاف الدعم المعنوي والمادي المصري للثوار الجزائريين، فإن الثورة في الجزائر ستختفي بشكل سحري!. وقد ساهمت هذه العقلية نفسها في تبرير مبيعات أسلحة فرنسية جديدة وكبيرة لإسرائيل. راجع:

NSA, Loc. Cit., p. 12, And DEPARTMENT of STATE ARCHIVE (U.S.), Office of the Historian, Loc. Cit.

(٣٥) بروتوكول "سيفرز"/ خطة سيفرز: تمت في اجتماع سري في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦ بضاحية سيفرز بفرنسا بين رؤساء حكومات بريطانيا "أنطوني ايدن" وفرنسا " جى موليه" وإسرائيل "ديفيد بن جوريون" للإعداد للعدوان الثلاثي، وتم توقيع بروتوكول "سيفر" في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، والذي رسم خطة كل دولة خلال العدوان الثلاثي على مصر، وبدء حرب السويس. وقد تضمنت الخطة قيام إسرائيل بغزو سيناء، والتقدم نحو منطقة قناة السويس، وبعد ذلك يُصدر كل من بريطانيا وفرنسا تحذيرًا لكل من مصر وإسرائيل بالابتعاد عن القناة، ثم يقوم كلا البلدين بإنزال قوات مظلية في منطقة القناة بحجة حمايتها، وقد وافقت إسرائيل طواعية على هذا السيناريو؛ لأنه يمنحها الفرصة للسيطرة على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء. راجع: محمد حمدي، مرجع سابق، ص ٣٠٢. وراجع أيضًا:

DEPARTMENT of STATE ARCHIVE (U.S.), The Office of Electronic Information, Loc. Cit.

(36) DEPARTMENT of STATE ARCHIVE (U.S.), The Office of Electronic Information, Loc. Cit., And Encyclopedia Britannica, Op. Cit., Rickenbacher, Op. Cit.

(37) Julius, Lyn, The Suez Crisis and the Jews of Egypt, fathom journal, Autumn, 2017. https://fathomjournal.org/the-suez-crisis-and-the-jews-of-egypt/

(38)DEPARTMENT of STATE ARCHIVE (U.S.), Office of the Historian, Loc. Cit., Rickenbacher, Op. Cit., And The New York Times, Op. Cit., p. 6.

(39) The New York Times, Op. Cit., p. 6.

وراجع أيضًا: الهيئة العامة للاستعلامات، المركز الإعلامي، مرجع سابق.

(40) Encyclopedia Britannica, Op. Cit.

(٤١) فرضت بريطانيا عقوبة اقتصادية على مصر في **٢٨** يوليو **١٩٥٦** بتجميد أرصدتها الإسترلينية في لندن، وجاء الإجراء في صورة أمرين يتناولان الأموال المصرية وأموال شركة قناة السويس؛ الأمر الأول يمنع الحكومة المصرية ورعاياها من حرية التصرف في الأرصدة الإسترلينية المحفوظة في لندن إلا بموافقة الحكومة البريطانية، وقد كانت معظم التجارة تتم بالصرف الإسترليني باستثناء جانب صغير من التجارة مع الغرب، حيث يستخدم فيه الدولار، وجزء آخر بالمقايضة مع الكتلة الشيوعية، كما منعت بريطانيا شحن البضائع إلى مصر، وفرضت الرقابة على جميع حسابات البنوك المصرية فيها. أما الأمر الثاني فقد اختص بشركة قناة السويس، ويقضي بعدم تسليم ذهب الشركة وودائعها إلى مصر إلا بترخيص من وزارة المالية البريطانية، وامتنعت بريطانيا وفرنسا عن دفع رسوم عبور القناة وأودعتها لدى بنكيها. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة حذت حذو بريطانيا وجمدت أرصدة مصر الدولارية لديها. راجع: لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص ص **١٥٨، ١٥٩**.

(42) Schweizerisches Bundesarchiv, Nr. 49738, Suez Crisis (1956), Minutes of negotiations of the Federal Council (PVCF-D) , Séance inofficielle du dans le bureau de M. le Conseiller fédéral Etter, Démarche des ambassadeurs de Grande-Bretagne et de France, Bern, 7, 8, 1956, p.p. 1-2.

(43) Rickenbacher, Op. Cit.

(٤٤) ماكس بيتيبيير (١٨٩٩- ١٩٩٤): سياسيٌّ سويسريّ، ورجل قانون، وعضوٌ في المجلس الفيدرالي السويسري، وكان يرأس القسم السياسي (وزارة الخارجية) في الفترة (١٩٤٥- ١٩٦١)، وكان رئيسًا للاتحاد السويسري ثلاث مرات في أعوام ١٩٥٠ و١٩٥٥ و١٩٦٠. وقد نجح عام ١٩٤٦ في تحسين وضع سويسرا في فترة ما بعد الحرب مباشرة بفضل استئناف العلاقات الدبلوماسية لتعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، والتوقيع على اتفاقية واشنطن. اعتمد خلال الحرب الباردة في سياسته الخارجية على مبادىء الحياد والتضامن والعالمية، وهذا جعل من المستحيل على سويسرا المشاركة في التحالفات العسكرية مثل حلف شمال الأطلنطي، أو الاندماج بشكل كامل في كتلة قوية، ولكنه سمح لها بالحفاظ على علاقات اقتصادية وثيقة، والتعاون مع الغرب في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد رفض انضمام سويسرا إلى الأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبدلًا من ذلك عمل على توسيع نطاق خدمات سويسرا الحميدة، والتزاماتها الإنسانية. وقد استقال في عام ١٩٦١، ثم أصبح عضوًا في اللجنة الدولية للصليب الأحمر من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٧٦، وتولى مهام مجلس الإدارة. راجع:

The New York Times Archives, Max Petitpierre, 95, Swiss Aide Who Modified Neutrality, Dies, Section B, April 11, 1994, p. 10. And also, Trachsler, Daniel, "Petitpierre, Max", in: Historisches Lexikon der Schweiz (HLS), Version vom 22.04.2014.

Online: https://hls-dhs-dss.ch/de/articles/004647/2014-04-22/

(٤٥) الراينلاند: شريط من الأراضي الألمانية يحد فرنسا وبلجيكا وهولندا، وقد اعتبرت هذه المنطقة منطقة منزوعة السلاح لزيادة أمن فرنسا وبلجيكا وهولندا ضد أي عدوان ألماني مستقبلي طبقا لمعاهدة فرساي ١٩١٩.

(46) Rickenbacher, Op. Cit.

(47) F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, Vol. XVI, Memorandum of a Conversation, Message from the French Government to the President, November 6, 1956, Washington, November 6, 1956, p. 1024.

(48) Ibid.

(49) The New York Times, Op. Cit., p. 6.

(٥٠) الانتفاضة المجرية: كانت معادية لهيمنة الاتحاد السوفييتي في المجر، بدأت في ٢٣ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر ١٩٥٦، وقد انتهت بالفشل نظرًا لإرسال السوفيت قوات عسكرية للسيطرة على زمام الأمور في البلاد.

(٥١) هددت أزمة السويس علاقة الولايات المتحدة ببريطانيا وفرنسا– الحليفين الرئيسيين لها في الحرب الباردة–، ودل موقفها أثناء الأزمة على تفجر التباين في السياسات الغربية؛ فلم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لإلقاء العالم العربي في أحضان الاتحاد السوفييتي، أو أن تجعل من ناصر بطلاً أو شهيدًا؛ لذا لم تسع إلى تحقيق الأهداف البريطانية الفرنسية مما أدى إلى شعور البريطانيين والفرنسيين بخيبة أمل لرؤية واشنطن تتولى دور المحكم الفائق أو الوسيط بدلًا من الطرف المتضرر، والمهتم بمصالحهما، والحليف الحقيقي لهما. وكانت أزمة السويس عام ١٩٥٦ ذات عواقب مهمة على علاقات الولايات المتحدة بكل من دول الشرق الأوسط والحلفاء الأوروبيين، فعلى الرغم من قلقها إزاء تأميم عبد الناصر للقناة، إلا أنها سعت إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة؛ نظرًا للتدخل الاتحاد السوفييتي، وخشيةَ أن ينفرد بمد نفوذه في الشرق الأوسط بعد تهديده لبريطانيا وفرنسا بالتدخل العسكري. وقد صوتت الولايات المتحدة لصالح قرارات الأمم المتحدة التي أدانت الغزو علنًا، ووافقت على إنشاء قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وأدى انتقاد واشنطن العلني لاثنين من أهم حلفائها إلى توتر العلاقات مؤقتًا مع لندن وباريس، وساعد في المساهمة في استقالة رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن في يناير ١٩٥٧. وفي الوقت نفسه دفعت مخاوف الولايات المتحدة بشأن استمرار قدرة القوة السياسية والعسكرية الأوروبية (وبخاصة البريطانية) على البقاء في الشرق الأوسط في أعقاب أزمة السويس إلى إنشاء مبدأ أيزنهاور الذي أعطى الإدارة سلطة متزايدة لمساعدة البلدان في المنطقة، ولكن بحلول شهر مارس ١٩٥٧ تعافت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وبريطانيا في عهد خليفة إيدن، هارولد ماكميلان Harold Macmillan. راجع:

DEPARTMENT of STATE ARCHIVE (U.S.), The Office of Electronic Information, Loc. Cit., Schweizerisches Bundesarchiv, Confidentiel, Nr. 12902, Loc. Cit., And DEPARTMENT of STATE ARCHIVE (U.S.), Office of the Historian, Loc. Cit.

(52) Rickenbacher, Op. Cit.

(٥٣) ماكس كونيج Max König: (١٩١٠– ١٩٩٧) كان مبعوثًا دبلوماسيًّا مؤقتًا إلى مصر عام ١٩٥٦، وأصبح مبعوثًا للقسم السياسي في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ بعد وفاة الوزير المفوض السويسري أندريه بويسييه André Boissier. تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٧.

https://dodis.ch/P1143

(54) Rickenbacher, Op. Cit.

(٥٥) بول غارنييه: مرجع سابق.

(٥٦) محمد شريف، وساطاتُ سويسرا في العالم العربي .. من الجزائر إلى لبنان!، آفاق سويسرية، جنيف، ٢٥ يناير ٢٠١٣، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٢.

https://www.swissinfo.ch/ara

(57) F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, Vol. XVI, Memorandum of a Conversation, Palais de Chaillot, Paris, December 14, 1956, p.1302.

(58) Ibid, p. 1303.

(59) Ibid, p. 1305.

(60) F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, Vol. XVI, Telegram From the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, December 2, 1956, p. 1234.

(61)Ibid.

(62)Ibid.

(63) NSA, Loc. Cit., p. 14.

(64) F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, Volume XVI, Telegram From the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, December 2, 1956, p. 1235.

(65) Ibid.

(٦٦) مؤتمر باندونج: مؤتمر تاريخي عقد في مدينة باندونج الإندونيسية خلال الفترة (١٨– ٢٤ أبريل ١٩٥٥)؛ وذلك لبحث الأهداف المشتركة بين الدول التي حضرته، والتي بلغ عددها ٢٩ دولة أفريقية وآسيوية، أما الدول الغربية فقد استبعدت منه كليًّا. وقد أسفر المؤتمر عن تعزيز نضال شعوب العالم الثالث من أجل الاستقلال، وتصفية الاستعمار، بالإضافة إلى التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. راجع: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، جـ ١، ص ٤٩٠.

(67)The Department of State, Bulletin, Vol. XXXV, No. 909, Swiss Proposal for Meeting of Five Chiefs of Government, Text of Invitation, November 6,

Government Printing Office Washington, November 26, 1956, p. 839, F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, Volume XVI, Telegram From the Embassy in France to the Department of State, Paris, November 12, 1956, p. 1120, And F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, Vol. XVI, Message From Prime Minister Eden to President Eisenhower, London, November 7, 1956, p. 1061.

(٦٨) عقد في ميونخ في ٢٩، ٣٠ سبتمبر ١٩٣٨ بين بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا، والذي تم بموجبه قبول بريطانيا لطلب ألمانيا بضم إقليم السوديت إلى ألمانيا، وكان اتفاق ميونخ- في حد ذاته- مثالًا لسياسة الاسترضاء والتنازل من قبل بريطانيا لإشباع أطماع هتلر التوسعية في أوروبا. راجع:

-Yale Law School, THE AVALON PROJECT Documents in Law, History and Diplomacy, Agreement concluded at Munich, September 29, 1938, between Germany, Great Britain, France and Italy, And D. G, Series D, (1937-1945) Vol. VI, No. 139, Memorandum by the e State Secretary, Berlin, March 31, 1939, p. 174.

(69) F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, Vol. XVI, Telegram From the Embassy in France to the Department of State, Paris, November 12, 1956, p. 1119.

(70) Ibid.

(71)The Department of State, Bulletin, Vol. XXXV, No. 909, President Eisenhower's Reply, November 10, Government Printing Office Washington , November 26, 1956, p. 839.

(٧٢) دعت الأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الطارئة طبقًا للقرار رقم (٩٩٧) بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦ كلاً من بريطانيا وفرنسا إلى وقف إطلاق النار فورًا، كما دعت إسرائيل إلى الانسحاب خلف خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل (٢٤ فبراير ١٩٤٩) بعد توغلها داخل الأراضي المصرية. راجع:

- UNGA, A/RES/997 (ES-I), Calling for an Immediate Cease-Fire (The Suez Crisis), Loc. Cit.

(73) F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26 – December 31, 1956, Vol. XVI, Memorandum of a Conversation, Message from the French Government to the President, Loc. Cit., p.p. 1024-1025.

(74) F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26 – December 31, 1956, Vol. XVI ,Telegram From the Department of State to the Embassy in Egypt, Washington, November 6, 1956, p. 1032.

وراجع أيضًا: الجزيرة، الموسوعة، مصر، العدوان الثلاثي على مصر، ٣١/١٠/٢٠٢٢. تم الاطلاع بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٢٥. https://www.ajnet.me/encyclopedia/2022/10/31

(٧٥) الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق.

(76) F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26 – December 31, 1956, Vol. XVI, Telegram From the Mission at the United Nations to the Department of State, New York, November 27, 1956, p. 1205.

(٧٧) أحمد محمد فال، مرجع سابق.

(78) Rickenbacher, Op. Cit.

(٧٩) أحمد محمد فال، مرجع سابق.

(80) UNGA, A/RES/997 (ES-I), Calling for an Immediate Cease-Fire (The Suez Crisis), Loc. Cit.

(٨١) بسنت جميل، مصر تعيد افتتاح قناة السويس عام ١٩٥٧ بعد انسحاب العدوان الثلاثي، اليوم السابع، ٨ مارس ٢٠٢٣. https://www.youm7.com

(82)DEPARTMENT of STATE ARCHIVE (U.S.), The Office of Electronic Information, Loc. Cit.

(83)NSA, Loc. Cit., p.3.

(٨٤) لطيفة محمد سالم، أزمة السويس (١٩٥٤– ١٩٥٧)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص ١٤٩.

(85) Julius, Lyn, Op. Cit.

(٨٦) دول أوروبا الغربية: إسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، النمسا، سويسرا، المملكة المتحدة، إيرلندا، الدانمارك، لوكسمبورغ، هولندا، بلجيكا، مالطا، الفاتيكان، أندورا، سان مارينو، ليختنشتاين.

(٨٧) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، وزارة الخارجية، محافظ سويسرا، فيلم ٩٤، محفظة ١٤١، ملف ١، مصدر سابق.

(٨٨) نفسه، وانظر أيضًا: ملحق رقم (١)، وملحق رقم (٢).

(٨٩) نفسه.

(٩٠) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، وزارة الخارجية، محافظ سويسرا، فيلم ٩٤، محفظة ١٤١، ملف ١، مصدر سابق.

(٩١) لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص ص ١٥٢، ١٥٣.

(92) Schweizerisches Bundesarchiv, Nr. 40908, Luftpost, Crude Oil and natural gas, Betrifft: Rohölversorgung Europas, Letter (L), Legation of Switzerland Washington, 15 August 1956 , p.p. 1-2.

(93) Schweizerisches Bundesarchiv, Nr. 40911, Memo (No), Crude Oil and natural gas, Note pour le Chef du Département, Approvisionnement de l'Europe en pétrole, Berne, 23 Novembre 1956, p. 1.

(94) Schweizerisches Bundesarchiv, Nr. 40909, Crude Oil and natural gas, Rohölversorgung Europas, Letter (L), LÉGATION de Suisse Washington D. C., 14 September 1956 , p.p. 1-2.

(٩٥) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، وزارة الخارجية، محافظ سويسرا، فيلم ٩٤، محفظة ١٤١، ملف ١، بشأن خلاصة تقرير لجنة البترول التابعة للمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عن احتياجات أوروبا من البترول، سفارة جمهورية مصر، برن، ١٥ فبراير سنة ١٩٥٨. **سري.**

(٩٦) يورج مارتن جابريل، مرجع سابق، ص ١٥.

(٩٧) نفسه، ص ١٤.

(٩٨) كانت سويسرا باعتبارها دولة محايدة تمثل مصالح إيطاليا في مصر عام ١٩٤٠. راجع: بول غارنييه: "مصر أكبر سوق تصدير لسويسرا في أفريقيا"، مُستجدّات ورُؤى سويسريّة بعشر لغات، ٢٧ فبراير ٢٠١٨. تم الاطلاع بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٢٥.

https://www.swissinfo.ch/ara/politics

(99) Schweizerisches Bundesarchiv, Nr. 40910, Crude Oil and natural gas, Energy and raw materials Transit and transport Italy (Economy) Suez Crisis (1956),

Telegramm Nr. 37, FDEA/Federal Office of Foreign Economic Affairs TO Swisslegation Embassy in Washington, Bern, 21 November 1956, p.p. 1-2.

(١٠٠) أعلنت إيطاليا في بداية أزمة السويس أنها تسلم بمشروعية التأميم، وترفض المساس بسيادة مصر، ولا توافق على مبدأ التدويل أو اتخاذ أي إجراءات عسكرية ضد مصر، ولكن سرعان ما تغير رأيها أثناء مؤتمر لندن ١٦ أغسطس ١٩٥٦ بناءً على الضغط الذي مورس عليها من قبل القوى الغربية. راجع: لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(١٠١) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، وزارة الخارجية، محافظ سويسرا، فيلم ٩٤، محفظة ١٤١، ملف ١، مصدر سابق.

(102) F.R.U.S., 1955–1957, Suez Crisis, July 26 – December 31, 1956, Vol. XVI, Memorandum of a Conference With the President, White House, Washington, July 31, 1956, p. 63.

(103)Schweizerisches Bundesarchiv, Nr. 40911, Loc. Cit., p. 2.

(104) UNGA, A/RES/997 (ES-I), Calling for an Immediate Cease-Fire (the Suez Crisis), New York, 2 November, 1956.

(105) FO 371/124411, Petrol rationing in Switzerland following Suez Canal crisis, 1956.

(١٠٦) الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي هي: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، النرويج، هولندا، بريطانيا، السويد، سويسرا، تركيا. راجع: دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، وزارة الخارجية، محافظ سويسرا، فيلم ٩٤، محفظة ١٤١، ملف ١، مصدر سابق.

(١٠٧) نفسه.

(١٠٨) ممرّ السيمبلون Simplonpass: يربط ممرّ سيمبلون (بطول ٢٠٠٥ أمتار) بين مقاطعة فاليع من بلدة بريج (جنوب سويسرا) مع وادي ديفيدرو ودوموسولا في شمال إيطاليا. تم الاطلاع بتاريخ ٢٣ /٥/ ٢٠٢٥.

https://www.myswitzerland.com/ar/experiences/simplon-pass/

(١٠٩) ممرّ الجوتار (الجوتهارد Gotthardpass): أحد ممرات جبال الألب السويسرية، كان له تأثير حاسم على الاقتصاد والثقافة في وسط سويسرا لقرون، يربط شمال سويسرا بجنوبها، ويقع الممر بين أيرولو في

كانتون تيسينو الناطق بالإيطالية، وأندرمان في كانتون أروي الناطق بالألمانية، ويربط بيلينزونا ولوغانو بلوسيرن وزيورخ، وهو محور نقل رئيسي في أوروبا. تم الاطلاع بتاريخ ٢٣ /٥/ ٢٠٢٥.

https://alpen--paesse-ch.translate.goog/en/alpenpaesse/gotthardpass

(١١٠) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، وزارة الخارجية، محافظ سويسرا، فيلم ٩٤، محفظة ١٤١، ملف ١، مصدر سابق.

(١١١) نفسه.

(١١٢) نفسه.

(113) Schweizerisches Bundesarchiv, Nr. 40911, Loc. Cit., p. 3.

(١١٤) الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي منظمة إقليمية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دولها الأعضاء، وقد أنشأتها معاهدة روما لعام ١٩٥٧.

(١١٥) يورج مارتن جابريل، مرجع سابق، ص ١٥.

(116) Carmical , J. H., WORLD'S OIL STRUGGLE BECOMES MORE INTENSE; More Nations Contend for Stake in Middle East and North Africa, New York Times, Jan. 12, 1958, p.9.

(١١٧) جاء أول وفد رسمي سويسري لافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، ثم تم تأسيس أول تمثيل تجاري سويسري في مصر عام ١٩٠٩، وفي عام ١٩١٩ تبعت الغرفة التجارية الأولى. راجع: إنجي مجدي، وزير الخارجية السويسري: مصر شريك أساسي من أجل الاستقرار في المنطقة، اليوم السابع، الثلاثاء، ٢٦ مارس ٢٠١٩. https://www.youm7.com/story/2019/3/26

وراجع أيضًا: بول غارنييه، مرجع سابق.

(١١٨) عبدالرحمن بدوي، نحو دراسة العلاقات المصرية السويسرية– نقد كتاب لوزير سويسرا المفوض السابق في مصر، المجلة، العدد١١، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، نوفمبر ١٩٥٧، ص ص ١٠٨، ١٠٩.

(١١٩) نفسه، وراجع أيضًا: ندى النمر، وهشام شوقي، احتفالية بمناسبة مرور ٩٠ عامًا على معاهدة الصداقة بين مصر وسويسرا بمنطقة أهرامات الجيزة، المصري اليوم، ٢٠٢٤/٦/٩. تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3189336

(١٢٠) إستير تسيمرلي هارتمان، حياتي في مصر– مذكرات فتاة سويسرية عاشت في الإسكندرية (١٩٣٤–١٩٥٠)، ت: محمد أبورحمة، جرين ليف، قليوب– القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٨٩– ٩٢؛ وراجع أيضًا: القاهرة (٢٤)، النادي السويسري بالقاهرة.. قلب ﴿الكيت كات﴾ ينبض بالتاريخ والفخامة، ١١ نوفمبر ٢٠١٨.

https://www.cairo24.com/85287

(١٢١) أندريا طونينا، سبعون عامًا من التعاطف والحَذَر بين دولتين صغيرتين، أخبار ورؤى من سويسرا، ٢٧ مايو ٢٠١٨. https://www.swissinfo.ch/ara/politics

(122) Rickenbacher, Op. Cit.

(123) Ibid.

(١٢٤) نويه تسوريشر تسايتونغ: هي صحيفة يومية سويسرية ناطقة باللغة الألمانية يقع مقرها الرئيسي في زيورخ، تأسست في عام ١٧٨٠. https://www.swissinfo.ch/ara

(125) Rickenbacher, Op. Cit.

(١٢٦) دافيد أويغستر، كورينا شتافه، سويسرا والاستعمار ... العلاقة المُلتبسة، مُستجدّات ورُؤى سويسريّة بعشر لغات، ٣١ يوليو ٢٠٢١. https://www.swissinfo.ch/ara

(١٢٧) إنجي مجدي، مرجع سابق، وراجع أيضًا: ندى النمر، وهشام شوقي، مرجع سابق.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق:

أ.الوثائق " غير منشورة".

دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، وزارة الخارجية:

- **محافظ سويسرا،** فيلم **٩٤**، محفظة **١٤١**، ملف **١**، بشأن خلاصة تقرير لجنة البترول التابعة للمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عن احتياجات أوروبا من البترول، سفارة جمهورية مصر، برن، **١٥** فبراير سنة **١٩٥٨**. سري.
- **محافظ البرتغال،** فيلم **٩٠**، محفظة **١٣٥**، ملف **٦**، مذكرة إلى إدارة غرب أوروبا، التقرير المقدم من السيد الوزير حسن سليمان الحكيم "وزير الجمهورية العربية المتحدة بلشبونة" بشأن مقابلة سيادته لرئيس الوزراء سالازار، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، لشبونة، **٣١** يوليو سنة **١٩٥٨**. بريد سري.

ب- الوثائق "المنشورة":

الأرشيف الفيدرالي السويسري:

Schweizerisches Bundesarchiv:

- Nr. 12902, Suez Crisis (1956), L'Affaire de Suez,Rapport Politique, Politische Berichte und Briefe, Militärberichte, Band 110 (1956–1956), Conversation avec le chef-adjoint des affaires politiques au Quai, Confidentiel, Paris, le 31, Juillet, 1956.
- Nr. 49738, Suez Crisis (1956), Minutes of negotiations of the Federal Council (PVCF-D) , Séance inofficielle du dans le bureau de M. le Conseiller fédéral Etter, Démarche des ambassadeurs de Grande-Bretagne et de France, Bern, 7, 8, 1956.
- Nr. 40908, Luftpost, Crude Oil and natural gas, Betrifft: Rohölversorgung Europas, Letter (L), Legation of Switzerland Washington, 15 August 1956.
- Nr. 40909, Crude Oil and natural gas, Rohölversorgung Europas, Letter (L), LÉGATION de Suisse Washington D. C., 14 September 1956.
- Nr. 40910, Crude Oil and natural gas, Energy and raw materials Transit and transport Italy (Economy) Suez Crisis (1956), Telegramm, Nr. 37,

FDEA/Federal Office of Foreign Economic Affairs TO Swisslegation Embassy in Washington, Bern, 21 November 1956.

- Nr. 40911, Memo (No), Crude Oil and natural gas, Note pour le Chef du Département, Approvisionnement de l'Europe en pétrole, Berne, 23 Novembre 1956.

الوثائق البريطانية:

FO 371/124411, Petrol rationing in Switzerland following Suez Canal crisis, 1956.

الوثائق الأمريكية:

- Foreign Relation of the United States (F. R.U.S): 1955 – 1957, Suez Crisis, July 26 – December 31, 1956, Vol. XVI,
- Memorandum of a Conference With the President, White House, Washington, July 31, 1956.
- Memorandum of a Conference With the President, White House, Washington, July 31, 1956.
- Memorandum of a Conversation, Message from the French Government to the President, Washington, November 6, 1956.
- Telegram From the Department of State to the Embassy in Egypt, Washington, November 6, 1956.
- Message From Prime Minister Eden to President Eisenhower, London, November 7, 1956.
- Telegram From the Embassy in France to the Department of State, Paris, November 12, 1956.
- Telegram From the Mission at the United Nations to the Department of State, New York, November 27, 1956.
- Telegram from the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, December 2, 1956.
- Memorandum of a Conversation, Palais de Chaillot, Paris, December 14, 1956.

DEPARTMENT of STATE ARCHIVE (U.S.):

- The Office of Electronic Information, Bureau of Public Affairs, a portal for information from the U.S., Suez Crisis, 1956.
- Office of the Historian, Home Milestones (1953-1960), The Suez Crisis, 1956.

National Security Agency (U.S.) (N. S. A.):

- United States Cryptologic History, Special Series, Crisis Collection, Vol.2, The Suez Crisis, DOCID (4165421), Office of Archives and History, 1988.
- The Department of State, Bulletin:
- Vol. XXXV, No. 909, Swiss Proposal for Meeting of Five Chiefs of Government, Text of Invitation, November 6, Government Printing Office Washington, November 26, 1956.

Yale Law School:

- THE AVALON PROJECT Documents in Law, History and Diplomacy, Agreement concluded at Munich, September 29, 1938, between Germany, Great Britain, France and Italy.

وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة:

United Nations General Assembly (UNGA**):**

- A/RES/997 (ES-I), Calling for an Immediate Cease-Fire (The Suez Crisis), New York, 2 November, 1956.

وثائق ألمانية (باللغة الإنجليزية):

Documents on German Foreign Policy (1918-1945) (D.G.)

- Series D, (1937-1945) Vol. VI, No. 139, Memorandum by the e State Secretary, Berlin, March 31, 1939.

ثانيًا– المذكرات الشخصية:

– **إستير تسيمرلي هارتمان،** حياتي في مصر– مذكرات فتاة سويسرية عاشت في الإسكندرية (**١٩٣٤– ١٩٥٠**)، ت: محمد أبورحمة، جرين ليف، قليوب– القاهرة، **١٩٩٨**.

ثالثًا.المراجع العربية:

– **السيد حسين جلال،** قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي **١٨٨٢– ١٩٠٤**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، **١٩٩٥**.

– **عبد الوهاب الكيالي،** موسوعة السياسة، جـ ١، ٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤.
– **فرناس عبدالباسط البنا،** رئاسة الدولة في الاتحاد السويسري، ط ١، د. ن، ١٩٨٦.
– **لطيفة محمد سالم،** أزمة السويس (١٩٥٤– ١٩٥٧)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
– **محمد حمدي،** قاموس التواريخ– يوميات الأحداث (الجداول الزمنية) وقوائم مرجعية تاريخية، مج ٢، ط ١، المكتبة الأكاديمية، الجيزة، ٢٠١٤.
– **محمد مأمون نجا، ومصطفى شهابي،** أبطال الوطنية في سويسرا من الأساطير والأسانيد، القاهرة، دار الفكر العربي، د. ت.

رابعًا.المراجع المترجمة:

– **بول غارنييه:** "مصر أكبر سوق تصدير لسويسرا في أفريقيا"، مُستجدّات ورُؤى سويسريّة بعشر لغات، ٢٧ فبراير ٢٠١٨.
– **ديتر فاروني،** موجز تاريخ سويسرا– من البداية حتى يومنا هذا، ت: ضياء الدين محمد بدر، ط ٥، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.
– **يورج مارتن جابريل،** كيف تحكم سويسرا، ت: محمود بكر، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

خامسًا.المراجع الأجنبية:

– **Encyclopedia Britannica,** Suez Crisis, Middle East, 1956, Last Updated: Mar 13, 2025.
– Rickenbacher, Daniel, Switzerland in the Suez Crisis, blog national museum, Suiss, 12/11/2021.
– Trachsler, Daniel, "Petitpierre, Max", in: Historisches Lexikon der Schweiz (HLS), Version vom 22.04.2014.

سادسًا.الدوريات:

أ.الدوريات العربية:

– **أحمد صبري شاكر،** موقف سويسرا من الحرب العالمية الثانية، عدد ٦، مج ٤٢، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، ٢٠١٧.
– **أحمد محمد فال،** هل سويسرا محايدة حقًّا تجاه القضية الفلسطينية؟، سياسة، فلسطين، الجزيرة نت، ٢٠٢٤/١١/٢٢.
– **الجزيرة، الموسوعة،** مصر، العدوان الثلاثي على مصر، ٢٠٢٢/١٠/٣١. تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٤.

- **القاهرة (٢٤)،** النادي السويسري بالقاهرة .. قلب ﴿الكيت كات﴾ ينبض بالتاريخ والفخامة، ١١ نوفمبر ٢٠١٨.
- **إنجي مجدي،** وزير الخارجية السويسري: مصر شريك أساسي من أجل الاستقرار في المنطقة، اليوم السابع، الثلاثاء، ٢٦ مارس ٢٠١٩.
- **بسنت جميل،** مصر تعيد افتتاح قناة السويس عام ١٩٥٧ بعد انسحاب العدوان الثلاثي، اليوم السابع، ٨ مارس ٢٠٢٣.
- **زياد سمير ذكي الدباغ،** دراسة في النظام السياسي السويسري، عدد ١، مج ١١، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، ٢٠١١.
- **عبدالرحمن بدوي،** نحو دراسة العلاقات المصرية السويسرية- نقد كتاب لوزير سويسرا المفوض السابق في مصر، المجلة، العدد ١١، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، نوفمبر ١٩٥٧.
- **فتحي رضوان،** قناة السويس بين التأميم والتدويل، المجلة، القاهرة، عدد ١، يناير ١٩٥٧.
- **قاسم عبد علي عذيب،** المحددات والإمكانات الجيوبولتيكية لدولة سويسرا– دراسة في الجغرافية السياسية، عدد ١٤٥، مجلة الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٣.
- **محمود متولي، وكريمة البحيري،** السد العالي أعظم مشروع هندسي في القرن العشرين، آخر ساعة، العدد ٣٩٢٥، ١٣ يناير ٢٠١٠.
- **ندى النمر، وهشام شوقي،** احتفالية بمناسبة مرور ٩٠ عامًا على معاهدة الصداقة بين مصر وسويسرا بمنطقة أهرامات الجيزة، المصري اليوم، ٢٠٢٤/٦/٩.

ب. الدوريات الأجنبية:

- - Carmical , J. H., WORLD'S OIL STRUGGLE BECOMES MORE INTENSE; More Nations Contend for Stake in Middle East and North Africa, New York Times, Jan. 12, 1958.
- - Julius, Lyn, The Suez Crisis and the Jews of Egypt, fathom journal, Autumn, 2017.
- - The New York Times, 1956 Suez Crisis Ended Long Rule; Four Nations Involved, but Nasser Won Possession, Jan. 11, 1964.
- - The New York Times Archives, Max Petitpierre, 95, Swiss Aide Who Modified Neutrality, Dies, Section B, April 11, 1994.

سابعًا.المواقع الإلكترونية:

- https://www.dodis.ch/en
- https://discovery.nationalarchives.gov.uk/details/r/C2881901
- https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1955-57
- https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/lw/97179.htm
- https://www.nytimes.com/1964/01/11/archives/1956-suez-crisis
- https://www.nsa.gov/portals/75/documents
- https://www.britannica.com/event/Suez-Crisis
- https://blog.nationalmuseum.ch/en
- https://www.sis.gov.eg/Story/264082
- https://history.state.gov/milestones/1953-1960/suez
- https://fathomjournal.org/the-suez-crisis-and-the-jews-of-egypt/
- https://www.swissinfo.ch/ara/politics
- https://www.palquest.org/en/historictext
- https://www.ajnet.me/politics/2024/11/22
- Online: https://hls-dhs-dss.ch/de/articles/004647/2014-04-22/
- https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1955-57v16/d524
- https://dodis.ch/P1143
- https://ia801806.us.archive.org
- http://avalon.law.yale.edu/imt/munich1.asp
- https://www.ajnet.me/encyclopedia/2022/10/31
- https://www.ajnet.me/politics/2024/11/22
- https://www.myswitzerland.com/ar/experiences/simplon-pass/
- https://alpen--paesse-ch.translate.goog/en/alpenpaesse/gotthardpass
- https://www.nytimes.com/1958/01/12/archives
- https://www.nytimes.com/1994/04/11/obituaries/max-petitpierre